Journal Of the Iraqia University (75-10) July (2026)

ISSN(Print): 1813-4521 OnLine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

الحذف في شرح المفصل لابن يعيش المتوفّى (٦٤٣هـ) " الاسم أنموذجا " دراسة نحوية

الأستاذ الدكتور يحيى معروف

قسم اللغة العربية وآدابها , جامعة رازي , كرمنشاه

سعد حسن محمد

قسم اللغة العربية وآدابها , جامعة رازي , كرمنشاه .

Ellipsis in Ibn Ya'ish's (d. 643 AH) Commentary on al-Mufassal: "The Noun as a Model" - A Grammatical Study

Prof.Dr.Yahya Marouf
Yahyamaarouf@Gmail.com
Student: Saad Hassan Mohammed
Saadhasan240 gmail.com

الملخص :

تناول البحث موضوعا عنوانه (الحذف في شرح المفصل لابن يعيش المتوفّى (٦٤٣هـ) " الاسم انموذجا " دراسة نحوية) ، إذ تطرقت لدراسة الحذف دراسة نحوية , وتناولتها في كتاب (شرح المفصل) لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) ، وبينت فيها مفهوم الحذف لغة واصطلاحا والعلاقة الرابطة بين المفهومين ، والحذف من المواضيع المهمة التي لها دور كبير في مجال الدراسات النحوية اللغوية وأشارت الدراسة أيضا دور اللغويين العرب في دراسة هذه الظاهرة ، ومعرفة الضوابط التي يستخدمها النحاة في الحذف ، وتهدف الدراسة ايضا إلى تعريف القارئ أن معرفة الحذف جزء أساسي في علم النحو ، وأخذت (الاسم) أنموذجا تطبيقيا في (شرح المفصل) إذ الدراسة سلطت الضوء إلى مفهوم مصطلح الحذف ومعناه وآراء النحاة فيه وبيان الفروق اللغوية لمعنى الحذف والعلاقة الرابطة بينها ، مع بيان الايضاحات النحوية وما يتسع في هذه الظاهرة من قضايا فرعية .

الكلمات المفتاحية : الحذف ، كتاب شرح المفصل ، " الاسم " أنموذج تطبيقي , شواهد .

Abstract

The research addressed a topic entitled "Deletion in the Explanation of Al-Mufassal by Ibn Ya'ish (d. 643 AH) "The Name as a Model" - A Grammatical Study." It addressed the study of deletion from a grammatical perspective, and addressed it in the book "Explanation of Al-Mufassal" by Ibn Ya'ish (d. 643 AH). It demonstrated the concept of deletion in terms of language and terminology, as well as the relationship between the two concepts. Deletion is an important topic that plays a significant role in the field of grammatical and linguistic studies. The study also highlighted the role of Arab linguists in studying this phenomenon and the rules grammarians use in deletion. The study also aims to inform the reader that understanding deletion is an essential component of grammar. It adopted "the name" as an applied model in "Explanation of Al-Mufassal." The study shed light on the concept of the term deletion, its meaning, and grammarians' opinions on it.It also highlighted the linguistic differences in the meaning of deletion and the relationship between them, while providing grammatical clarifications and the sub-issues that this phenomenon encompassesKeywords: Deletion, Al-Mufassal Explanation Book, “the name” as an applied model.

المقدمة :

الحمدُ للهِ والصلاة والسلام على رسول الله محمد صلى الله عليه وآله الطاهرين المنتجبين اما بعد :فان النحو العربي انماز بخلالٍ كثيرةٍ كانت محط أنظار العلماء لما له من أهمية كبيرة ، وعلى رأس هؤلاء العلماء الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) , وسيبويه (ت١٨٠هـ) , والمبرد (ت٢١٥هـ)

, وابن السراج (ت٣١٦هـ) , وابن جني (ت٣٩٢هـ) , فهم خيرُ من درس النحو بصورة دقيقة متناهية .اذ تعتري الجملة تغيرات عدة في بنائها يقتضيها التعبير عن المعاني والمقام ومنها (الحذف) ، وهو من الظواهر اللغوية المشتركة بين جميع اللغات الإنسانية ، وأن اللغة العربية اختصت بميزة وهي أنها لغة القرآن الكريم ، والحذف ظاهرة لغوية حظيت اهتماما كبيرا في ميدان اللغة العربية إذ يميل الناطق بالحذف إلى حذف بعض الكلام بغية الاختصار ، إذ اهتم العرب بالحذف وغايتهم الإيجاز وإعلام السامع للمعلومة بأقل الكلمات ، وهذه الظاهرة اكتست الأهمية الكبرى من لدن العلماء والباحثين قديما وحديثا.ومن المصنفات النحوية المهمة هي (شرح المفصل) لابن يعيش (ت٦٤٣هـ) وهو من المصادر النحوية القديمة ومن أهمّ الشروح في النحو شُرِح فيه كتاب (المفصل) للزمخشري (ت٥٣٨هـ) الذي يعد عملا رائدا في مجال النحو.والباعث وراء اختيار هذا الشرح يكمن في أهمية هذا الكتاب ؛ ذلك أن ابن يعيش يعتبر من العلماء الذين صنفوا كثيرا في النحو وله آراؤه الخاصة في مسائل وقضايا نحوية مما أفاض عليها بالشرح والايضاح وهذا يدل على عقليته وسعة علمه. ومثلما وضّحنا أن العلماء تناولوا الحذف بالبحث والاستقراء والدراسة في القديم والحديث وذكروا ما هيأته وأسبابه وأنواعه وشروطه وفوائده ، مما يدل هذا على أهمية هذه الظاهرة .ومن العلماء الذين تحدثوا بوجه الخصوص وصراحة عن الحذف هم كل من (ابن جني ت٣٩٢هـ , وعبد القاهر الجرجاني ت٤٧١ هـ , والزركشي ت٧٤٥هـ , والسيوطي ت٩١١هـ) , وغيرهم وبعد قراءة كتاب (شرح المفصل) قراءة وافية والنظر الدقيق في المادة العلمية ورغبتي في التعرف على هذه الظاهرة عند ابن يعيش في كتابه (شرح المفصل) فقد وقع الاختيار على العنوان الموسوم بـ(**الحذف في شرح المفصّل لابن يعيش المتوفى ٦٤٣ هـ " الاسم أنموذجا " دراسة نحوية**) ؛ وسبب الاختيار لأن الحذف ظاهرة لها حضور واسع في كثير من أبواب النحو العربي .وتحاول هذه الدراسة أيضا أن تؤطر الحذف بالتّبيان وما يتعلق به من أفرعٍ وجوانب وكذلك ما يدفعني لدراسة هذا العنوان خدمة لتراثنا العربي .أمّا المنهج المتبع في إعداد هذا البحث فهو المنهج الوصفي الذي يميل إلى رصد الظواهر وتبيانها . أمّا خطة البحث المتبعة فهي تتكون من قسمين يضم القسم الأول : التعريف بالحذف لغويا , ومن ثم التعريف به عند النحاة اصطلاحا , ومن ثم التعرج على أسبابه وأنواعه وشروطه ، أما القسم الثاني فقد خصصته لدراسة الحذف في كتاب (شرح المفصّل) لابن يعيش وما آل إليه في هذه الظاهرة وقد أخذ الباحث(الاسم) أنموذجا للدراسة .

القسم الأول :

أولاً : مفهوم الحذف لغة

تشير معاني(الحذف) في المُعجمات اللغوية أن الحذف يدور حول معان ثلاث القطف والقطع والاسقاط وهذه المعان صرح به علماء اللغة . إذ قال الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٣ هـ) : (الحَذْفُ : قَطْفُ الشَّيْء من الطَّرَف كما يُحْذَف طَرَفُ ذَنَب الشّاة ، والمَحْذُوفُ : الزِّقُّ ، قال الأعشى :

قاعداً حَوْلَه النَّدامَى فما ينفك يُؤْتَى بمُوكَرٍ مَحْذُوفِ[١]

والحَذْف : الرَّمْيُ عن جانِبٍ والضَّرْب عن جانبٍ. وتقول : حَذَفني فلانٌ بجائزة أي : وَصَلَني. وحَذَفَه بالسَّيْف : على ما فَسَّرْتُه من الضَّرْب عن جانب) [٢]وقال ابن دريد (ت٣٢١ هـ) : حذفت الأرنب بالعصا أحذفها حذفا إذا رميتها بهَا . وحذفت رَأسه بِالسَّيْفِ حذفا إذا ضَربته بِهِ فَقطعت مِنْهُ قِطْعَة[٣]وقال الجوهري (ت ٣٩٣هـ) : [حذف] حذف الشيء : إسقاطه. يقال: حَذَفْتُ من شَعْري ومن ذَنَبِ الدابَة، أي أخذت[٤]وقال ابن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ) : حذَفَ الشَّيْء يحْذِفه حَذْفا ، قطعه من طرفه. والحجام يحْذِفُ الشّعْر، من ذَلِك ... والحِذْفَةُ : الْقطعَة من الثَّوْب , وَقد احْتَذَفه . وحذَفَ رَأسه حَذْفا : ضربه فَقطع مِنْهُ قِطْعَة. وحَذَفَه حَذْفا، ضربه عَن جَانب أَو رَمَاه عَنهُ[٥]وقال الزمخشري (ت ٥٣٨هـ) في الحذف والدليل عليه أو وجوده : (حذف ذنب فرسه إذا قطع طرفه وفرس محذوف الذنب. وزق محذوف : مقطوع القوائم ... وحذف الصانع الشيء : سواه تسوية حسنة، كأنه حذف كل ما يحب حذفه ، حتى خلا من كل عيب وتهذب ، ومنه فلان محذف الكلام ، وقيل بنت الخس : أي الصبيان شر؟ فقالت المحذفة الكلام ، الذي يطيع أمه، ويعصي عمه ؛ والتاء للمبالغة[٦]وذهب ابن منظور (ت ٧١١ هـ) إلى معنى الحذف فقال : حذف : حذَفَ الشيءَ يَحْذِفُه حَذْفاً : قَطَعَه مِنْ طَرَفه[٧]وقال الفيروز آبادي (ت٨١٧هـ) : حَذَفَهُ يَحْذِفُهُ: أَسْقَطَهُ، من شَعَرِه: أَخَذَه،بالعَصَا: رَمَاهُ بها، في مِشْيَتِهِ: حَرَّكَ جَنْبَهُ وعَجُزَهُ، أَو تَدَانَى خَطْوُه [٨]. ونستنتج ما ذهب به العلماء أن الحذف يعني به إسقاط او قطع او قطف جزء من شيء ، والمعان الثلاث (الاسقاط والقطع والقطف) تحت باب واحد هو الحذف ؛ لأنها ذات دلالات مترابطة مع بعضها .

ثانيا : مفهوم الحذف اصطلاحا

قبل الولوج في مفهوم الحذف اصطلاحا لا بدّ أن نبين المدلول اللغوي والاصطلاحي لمصطلح الإضمار فالحذف غير الإضمار وبعد ذلك نضع ايدنا تحت اوجه المقاربة في المفهوم مثلما بينا أعلاه في المفهوم اللغوي للحذف ونعني به الإسقاط أو القطع ، ففي المفهوم الاصطلاحي لا يخفى

على علماء النحو معناه ، فهو يضارع المعنى اللغوي ، ومن يراقب كتب النحو عن هذا المصطلح فلا يجد حدا دقيقا له ، بل يجد مصطلحا آخر بتسمية أخرى او مضارعا له وهو الإضمار ، إذ لا بدّ من الإشارة أن هناك اتفاق بين مصطلح الحذف ومصطلح الإضمار مع اختلاف في المسمّى ، إذ استعمال المصطلحين أحدهما مكان الآخر عند النحاة المتقدمين فلا ضير به . فهذا سيبويه (ت ١٨٠ هـ) يقول في بابٍ يكون المبتدأ فيه مُضمَراً : ويكون المبنى عليه مظهَراً وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعتَ صوتا فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربى. أو مسِسْتَ جسدا أو شممت ريحا فقلت: زيد، أو المِسك. أو ذقتَ طعاما فقلت: العسل[٩]. وقال أيضا : وسألت الخليل عن قوله جلَّ ذكره : " حتَّى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها " أين جوابها ؟ وعن قوله جل وعلا : " ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب " ، " ولو يرى إذ وقفوا على النَّار " فقال : إن العرب قد تترك في مثل هذا الخبر الجواب في كلامهم، لعلم المخبر لأيّ شيءٍ وضع هذا الكلام . وزعم أنَّه قد وجد في أشعار العرب ربَّ لا جواب لها. من ذلك قول الشماخ :

ودوّيّةٍ قفرٍ تمشّى نَعامُها كمَشْي النَّصارى في خفافِ الأَرنْدَجِو[١٠]

هذه القصيدة التي فيها هذا البيت لم يجيء فيها جوابٌ لربَّ ؛ لعلم المخاطب أنه يريد قطعتها، وما فيه هذا المعنى [١١]وقال المبرد : (ت ٢٨٥ هـ) : هَذَا بَاب الْمَفْعُول الَّذِي لَا يذكر فَاعله وَهُوَ رفع نَحْو قَوْلك ضرب زيد وظلم عبد الله وَإِنَّمَا كَانَ رفعا وحد الْمَفْعُول أَن يكون نصبا لِأَنَّك حذفت الْفَاعِل وَلَا بُد لكل فعل من فَاعل لِأَنَّهُ لَا يكون فعل وَلَا فَاعل فقد صَار الْفِعْل وَالْفَاعِل بِمَنْزِلَة شَيْء وَاحِد إِذْ كَانَ لَا يَسْتَغْنِي كل وَاحِد مِنْهُمَا عَن صَاحبه كالابتداء وَالْخَبَر[١٢]وقال الرماني : (ت ٣٤٨ هـ) في ايضاح الحذف : فالحذف إسقاط كلمة للاجتزاء عنها بدلالة غيرها من الحال أو فحوى الكلام , والقصر بنية الكلام على تقليل اللفظ وتكثير المعنى من غير حذف[١٣] وهذا الحذف يكون بدليل أو قرينة تفهم من الكلام وقال ابن جني (ت ٣٩٢ هـ) معلنا صراحا استخدام هذا المصطلح : اعلم أن معظم ذلك إنما هو الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف. الحذف : قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة , وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه, وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته . فأمَّا الجملة فنحو قولهم في القسم : والله لا فعلت, وتالله لقد فعلت. وأصله: أقسم بالله, فحذف الفعل والفاعل وبقيت الحال –من الجار والجواب– دليلًا على الجملة المحذوفة[١٤]. وقال أيضا : وذلك أن يكون الفاعل مفصولًا عنه مرفوعًا به ، وذلك نحو قولك: أزيد قام, فزيد مرفوع بفعل مضمر محذوف خالٍ من الفاعل؛ لأنك تريد: أقام زيد, فلمَّا أضمرته فسَّرته بقولك: قام, وكذلك {إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ} [١٥]، و {إِذَا الشَّمْسُ كُوِّرَتْ}[١٦] و {إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ} [١٧] ، {لَوْ أَنْتُمْ تَمْلِكُونَ خَزَائِنَ رَحْمَةِ رَبِّي}[١٨] ونحوه, الفعل فيه مضمر وحده, أي: إذا انشقَّت السماء, وإذا كورت الشمس, وإن هلك امرؤ, ولو تملكون [١٩].وقال عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) : هو بابٌ دقيقُ المَسْلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأَمر، شبيهٌ بالسِّحْر، فإنكَ ترى به تَرْكَ الذِكْر، أَفْصَحَ من الذكْرِ، والصمتَ عن الإفادةِ، أَزْيَدَ للإفادة، وتَجدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وأَتمَّ ما تكونُ بياناً إذا لم تبن [٢٠]. وقال في حذف الفعل وإضماره : وكما يضمرون المبتدأ فيرفعون، قد يضمرون الفعل فينصبون، كبيت الكتاب أيضًا :

ديارَ ميَّة إذْ ميٌّ تُساعِفُنا ولا يَرى مثْلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ [٢١]

أَنْشَدهُ بنَصْبِ "ديارَ" على إضمارِ فعلٍ، كأنه قالَ: أذكرُ ديارَ مية [٢٢]. فالحذف إسقاط سبب خفيف ، مثل "لن" من "مفاعلن" ليبقى "مفاعي" فينقل إلى "فعولن"، ويحذف "لن" من "فعولن" ليبقى "فعو" فينقل إلى "فعل" ويسمى محذوفًا[٢٣]وقال الزمخشري : (ت٥٣٨ هـ) : حذف المبتدأ أو الخبر ويجوز حذف أحدهما. فمن حذف المبتدأ قول المستهل : الهلال والله ، وقولك وقد شممت ريحاً : المسك والله، أو رأيت شخصاً فقلت: عبد الله وربي[٢٤]. وقال أيضا : "ومن إضمارِ المصدر قولُك: "عبدُ الله أظُنُّه منطلقٌ" تجعل الهاءَ ضميرَ الظن، كأنك قلت: "عبدُ الله أظُنُّ ظَنِّي منطلقٌ"، وما جاء في الدَّعْوة المرفوعة "وَاجْعَلْهُ الوارِثَ مِنَّا" محتملٌ عندي أن يُوَجَّه على هذا"[٢٥]ومن خلال تصفح مقولات النحاة المتقدمين نجد أن الإضمار يأخذ مكان الحذف في المعنى أما التسمية فهي على اختلاف ، وبهذا الصدد الحذف يضارع الإضمار. والدليل على ذلك قول أبو حيان الاندلسي : (ت ٧٤٥ هـ) : أَوْ يَعْنِي بِالْمُضْمَرِ الْمَحْذُوفَ ، وَهُوَ مَوْجُودٌ فِي اصْطِلَاحِ النَّحْوِيِّينَ، أَعْنِي أَنْ يُسَمَّى الْحَذْفُ إِضْمَارًا. وَإِنَّمَا قُلْتُ ذَلِكَ، لِأَنَّ مِنَ النَّحْوِيِّينَ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْفَاعِلَ مَعَ الْمَصْدَرِ لَا يُحْذَفُ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ مُضْمَرًا فِي الْمَصْدَرِ [٢٦]. وقال أيضا : وأن لَوْ يَشَاءُ جَوَابُ قَسَمٍ مَحْذُوفٍ أَيْ: وَأَقْسَمُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ لَهَدَى النَّاسَ جَمِيعًا، وَيَدُلُّ عَلَى إِضْمَارِ هَذَا الْقَسَمِ وُجُودُ أَنْ مَعَ لَوْ [٢٧]وقال ابن هشام : (ت٧٦١هـ) : الْحَذف الَّذِي يلْزم النَّحْوِيّ النّظر فِيهِ هُوَ مَا اقتضته الصِّنَاعَة وَذَلِكَ بِأَن يجد خَبرا بِدُونِ مُبْتَدأ أَو بِالْعَكْسِ أَو شرطا بِدُونِ جَزَاء أَو بِالْعَكْسِ أَو مَعْطُوفًا بِدُونِ مَعْطُوف عَلَيْهِ أَو مَعْمُولا بِدُونِ عَامل نَحْو {ليَقُولن الله} وَنَحْو {قَالُوا خيرا} وَنَحْو خير عافاك الله وَأما قَوْلهم فِي نَحْو {سرابيل تقيكم الْحر} إِن التَّقْدِير وَالْبرد وَنَحْو {وَتلك نعْمَة تمنها عَليّ أَن عبدت بني إِسْرَائِيل} إِن التَّقْدِير وَلم تعبدني ففضول فِي فن النَّحْو وَإِنَّمَا ذَلِك للمفسر وَكَذَا قَوْلهم يحذف الْفَاعِل لعظمته وحقارة الْمَفْعُول أَو بِالْعَكْسِ أَو للْجَهْل بِهِ أَو للخوف عَلَيْهِ أَو مِنْهُ وَنَحْو ذَلِك فَإِنَّهُ تطفل مِنْهُم على صناعَة الْبَيَان وَلم أذكر بعض ذَلِك فِي كتابي جَرِيا على

عَادَتهم وَأنْشد متمثلا [٢٨].يلحظ أن ابن هشام أشار إلى الحذف صراحة وبين صناعته من خلال الاستشهاد بالآيات والأحاديث النبوية الشريفة والنصوص الشعريةوقال الزركشي في هذا المفهوم : (ت٧٩٤ هـ) : وَاصْطِلَاحًا إِسْقَاطُ جُزْءِ الْكَلَامِ أَوْ كُلِّهِ لِدَلِيلٍ[٢٩]ووضح ذلك أيضا ابو شهاب الخفاجي (ت ١٠٦٩ هـ) في استعمال كلاهما مكان الاخر اذ قال : وقد يستعمل كل منهما بمعنى الآخر كما يعلم بالاستقراء [٣٠]فعند مطالعة كتب النحو لا نجد فرقا بين المصطلحين فهما سيّان في المعنى ، ولعل أبرز الإشارات التي أطلق عليها مصطلح المضمر عند النحاة المتقدمين والتي تعني الحذف بذاته مع استعمال الدلالة بصورة دقيقة في علم النحو بقيد او دونه ولعل هناك إشارة بارزة من قبل بعض العلماء تبين أن النحويين يستخدمون لفظ الحذف مكان لفظ الإضمار والعكس أيضا هو الحمل على التجاوز والتسامح بهدف التقريب للمتعلمين والناشئة[٣١] . وتجدر الإشارة إلى أن هناك من العلماء (ذهبوا بأن الفرق بين الحذف والاضمار اشتراط الأثر المقدر في اللفظ أما الحذف فلا يشترط فيه) [٣٢]. وهناك من صرح بأن التحديد غير دقيق في الفرق بينهما أو وجود فرق بينهما كابن مضاء القرطبي (ت ٥٩٢ هـ) بقوله : والنحويين يفرقون بين الإضمار والحذف ويقولون (أعني حُذَّافهم) أن الفاعل يضمر ولا يحذف ، فإن كانوا يعنون في المضمر ما لا بد منه، وبالمحذوف ما قد يستغنى عنه، فهم يقولون: هذا انتصب بفعل مضمر،لا يجوز إظهاره. والفعل الذي بهذه الصفة لا بد منه ، ولا يتمّ الكلام إلا به ، وهو الناصب ، فلا يوجد منصوب إلا بناصب. وإن كانوا يعنون بالمضمر الأسماء ، ويعنون بالمحذوف الأفعال ، ولا يقع الحذف إلا في الأفعال أو الجمل لا في الأسماء ، فهم يقولون في قولنا : (الذي ضربت زيد) إن المفعول محذوف تقديره ضربته. فإن فُرِّقَ بينهما بما هو مقطوع بأن المتكلم أراده ، وبما يظن أن المتكلم أراده ويجوز أن لا يريده، فهو فرق، لكن إطلاق النحويين لهذين اللفظين لا يأتي موافقاً لهذا الفرق. والذي يجيء أن يعتقد في مثل (زيد قام) أنه يجوز أن يريد المتكلم إعادة الفاعل، ويجوز أن يكتفي بما تقدم ، والأظهر أن يكتفي بما تقدم. هذا إذا كان في كلام الناس[٣٣]. فالحذف من خلال هذا القول : إِسْقَاط الشَّيْء لفظا وَمعنى والإضمار: إِسْقَاط الشَّيْء لفظا لَا معنى والحذف: مَا ترك ذكره فِي اللَّفْظ وَالنِّيَّة كَقَوْلِك (أَعْطَيْت زيدا) والإضمار: مَا ترك ذكره من اللَّفْظ وَهُوَ مُرَاد بِالنِّيَّةِ وَالتَّقْدِير [٣٤]. فبعض النحويين يرون أن الفاعل يحذف ولا يضمر أو أن الإضمار يكون في الكلمة التي لها أثر ظاهر أو مقدر في اللفظ[٣٥].أما قول ابن يعيش في مصطلح الحذف فهو يرادف علماء النحو الذين تقدموه في مصطلح الإضمار قال : قوله: من إضمارِ المصدر" يُوهِم أنّه قد تقدّم إضمارُ مصدر حتّى عُطف عليه، والذي تقدّم إضمارُ فعلٍ عاملٍ في المصدر. وقوله: "عبدُ الله أظُنُّه منطلقٌ" فـ "عبد الله"، مبتدأٌ، و"منطلقٌ" الخبرُ، و"الظَّنُّ" مُلْغَى، والهاءُ ضميرُ المصدرِ أُضْمِرَ لتقدُّم ذِكْرِ الفعل. والفعلُ دالٌ على مصدره إذ كان من لفظه، ومشتقًّا منه، فصار تقدُّمه كتقدُّمِ المصدر. فكما يُكْنَى عن المصدر إذا تقدّم، فكذلك يُكْنَى عنه إذا تقدّم الفعلُ، وذلك قولُهم: "مَن كَذَبَ كان شَرًّا له"، أي: كان الكِذْبُ شرًّا له، فكذلك تقول: "عبدُ الله ظننتُه منطلقٌ"، فتكون الهاءُ عائدةً إلى "الظَّنِّ". قال الشاعر العَبْدي :

فجَالَ على وَحْشِيّهِ وتَخالُه على ظَهْره سِبًّا جَدِيدًا يَمانِيَا[٣٦]

فالهاء في "تخاله" عائدةٌ على المصدر، كأنّه قال: "فتَخالُ الخالَ"، ألا ترى أنه أتى بمفعولِ "تَخَالُ"، وهو الجارُّ والمجرورُ الذي هو"عَلَى ظَهْرِهِ" و"سِبّا"، فاستَوْفَى الفعلُ ما يقتضيه ، فلم يَبْقَ إلَّا أن يكون ضميرَ المصدر[٣٧]وهذا يبين لنا أن ابن يعيش متفقا مع الزمخشري في استعمال مفهوم المصطلح بمعنى الايجاز او الاختصار او التخفيف لدليل موجود وأيضا هو يرادف الاستعمال (الإضمار مكان الحذف) أو العكس .وقال ابن يعيش في استخدام المصطلح صراحة في بت الحذف لمسألة حذف المنادى : اعلم أنّهم كما حذفوا حرفَ النداء لدلالة المنادى عليه، كذلك أيضًا قد يحذفون المنادى لدلالةِ حرف النداء عليه. فمن ذلك قولُهم: "يا بؤسٌ لزيد"، والمراد: يا قوم بؤسٌ لزيد. فـ "بؤسٌ" رفعٌ بالابتداء، والجارُّ والمجرورُ بعده خبرُه. وساغ الابتداءُ به وهو نكرةٌ، لأنّه دعاءٌ. ومثلُه قولهم: "يا وَيْلٌ لزيد"، و"يا وَيْحٌ لك" فيما حكاه أبو عمرو، وكأنّه نبّه إنسانًا، ثمّ جعل الويلَ له، وليس كقوله: "يا بُؤْسَ للحرب" لأنه هناك مدعوٌّ، ولذلك نصبه إذ كان مضافًا. والمراد: يا بؤسَ الحرب، واللامُ دخلتْ زائدة مؤكِّدة لمعنَى الإضافة على حدِّ زيادتها في "لا أَبَا لك". ولا تُزاد هذه اللام إلّا في هذَيْن الموضعَين[٣٨].

ثالثا : أسباب الحذف :

ابن يعيش تناول الحذف في سياق قواعد النحو، حيث نجد الاشارة من خلال شرحه لقواعد النحو المقيس وغير المقيس إلى أن الحذف قد يكون لأسباب متعددة دعت إليه الحاجة ولدواع أدت إليه :

١ – **الاختصار أو الإيجاز أو التخفيف** : ومقصدنا هو أن يُحذف ما يُفهم من سياق النص , حيث يُحذف بعض الألفاظ لتسهيل النطق أو لتقليل عدد الكلمات , قال سيبويه : وإنَّما أضمرُوا ما كان يقَع مُظهَرا استخفافاً، ولأن المخاطَب يعلم ما يعنى، فجرى بمنزلة المثل، كما تقول: لا عليكَ، وقد عَرَفَ المخاطبُ ما تعنى، أَنّه لا بأْسَ عليك، ولا ضَرَّ عليك، ولكنَّه حُذِف لكثرة هذا فى كلامهم. ولا يكون هذا في غير عليك. وقد تقول: إذا كان غَداً فأْتِنى ، كأنّه ذكر أمراً إمَّا خُصومَة وإمّا صُلحاً، فقال: إذا كان غداً فأْتِنى. فهذا جائزٌ فى كلّ فِعْلٍ، لأنَّك إنما أَضمرتَ بعد ما ذكرتَ مظهَراً،

والأوَّلُ محذوفٌ منه لفظُ المظهَر، وأضمروا استخفافاً [٣٩]. وقال ابن جني : ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود "رضي الله عنهما" ويحيى والأعمش : "يَا مَالِ ".قال أبو الفتح : هذا المذهب المألوف في الترخيم ، إلا أن فيه في هذا الموضع سرا جديدا، وذلك أنهم –لعظم ما هم عليه– ضعفت قواهم، وذلت أنفسهم، وصغر كلامهم؛ فكان هذا مواضع الاختصار ضرورة عليه، ووقوفا دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله، القادر على التصرف في منطقه[٤٠]. قال ابن يعيش لبيان سبب الحذف لبعض الجزيئات النحوية : قد ذكرنا أن بابَ أسماء الأفعال الأغلبُ فيها الأمرُ؛ لأنّ الغرض منها مع ما فيها من المبالغة الاختصارُ، والاختصار يقتضي حذفًا، والحذفُ يكون مع قوّةِ الحلم بالمحذوف. وهذا حكمٌ مختصٌّ بالأمر لِما ذكرناه, لأنّ الأمر يُستغنى فيه في كثير من الأمر عن ذكرِ ألفاظِ أفعاله بشواهدِ الأفعال[٤١]وقال ايضا : وأما "مَتَى"، فسؤالٌ عن زمانٍ مبهم يتضمن جميعَ الأزمنة، فإذا قيل: "متى الخروجُ؟ " فتقول: "اليومَ"، أو"الساعةَ"، أو"غدًا". والمرادُ بها الاختصار، وذلك أنّك لو سألت إنسانًا عن زمنِ خروجه، لكان القياسُ: "اليومَ تخرج، أم غدًا، أم الساعة؟ " والأزمنةُ أكثرُ من أن يحاط بها، فإذا قلت: "مَتَى"، أغنى عن ذكر ذلك كلّه. وهي مبنيّة على السكون؛ لأنها وقعت موقعَ حرف الاستفهام، وهو الألف، وأصلُ الاستفهام بحروف المعاني، وبُنيت على السكون على أصل البناء، ولم يلتق في آخرها ساكنان، فيجبَ التحريكَ لذلك. وأما "أَيْنَ"، فظرف من ظروف الأمكنة، وهو مبني لتضمنه همزة الاستفهام. والغرضُ به أيضًا الإيجازُ والاختصار، وذلك أنّ سائلًا لو سأل عن مستقَر زيد، فقال: "أفي الدار زيدٌ، أفي المسجد زيد؟ " ولم يكن في واحد منهما، فيُجيب المسؤول بـ "لا"، ويكون صادقًا. وليس عليه أن يُجيب عن مكانه الذي هو فيه؛ لأنه لم يُسأل إلَّا عن هذَيْن المكانَيْن فقط. والأمكنةُ غيرُ منحصرة، فلو ذهب يُعدِّد مكانًا مكانًا، لقَصَرَ عن استيعابها[٤٢] .

٢– **كثرة الكلام** : قال سيبويه : وما حُذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير. ومن ذلك: هل من طعام؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان، وإنما يريد: هل طعامٌ، فمِن طعامٍ في موضع طعامٌ، كما كان ما أتاني من رجل في موضع ما أتاني رجلٌ. ومثله جوابه: ما من طعام [٤٣]. قال ابن يعيش : في "خُذْ"، والكاف في "كُلْ"، والميم في "مُر"، فحذفوها، ووزنُه من الفعل "عُلْ" محذوف الفاء. ولزم هذا الحذفُ لكثرة هذه الكلم، ولذلك جعله صاحب الكتاب غيرَ قياسيّ، ثمّ ألزموه في اثنين دون الثالث، يعني في "خُذ"، و"كُل" دون "مُرْ"، فإنك تقول فيه: "مُر"، و"أُومُرْ". قال الله تعالى: {وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ}[٤٤] . جاء فيه الأمران ، إلّا أنّ الحذف أكثرُ، كأنّه لنَقْصه عن مرتبةِ "خُذْ"، و"كُلْ" في كثرة الاستعمال، فاعرفه[٤٥] .

٣ – **سعة الكلام وعلم المخاطب** : قال سيبويه : ومما جاء على اتّساع الكلام والاختصارِ قوله تعالى جدّه: " واسأل القرية التي كنا فيها والعير التي أقبلنا فيها "[٤٦] إنّما يريد: أهلَ القرية ، فاختصر، وعمل الفعل في القرية كم كان عاملاً في الأهل لو كان ها هنا. ومثله: " بل مكر الليل والنهار "، وإنّما المعنى: بل مكر كم في الليل والنهار. وقال عزّ وجلّ: " ولكن البر من آمن بالله "، وإنّما هو: ولكنّ البِرَّ برُّ من آمن بالله واليوم الآخِر. ومثله في الاتّساع " قولُه عزّ وجلّ ": " وَمَثَلُ الذين كفروا كمثل الذي ينعق بما لا يسمع إلا دعاءً ونداءً "[٤٧] ، وإنَّما شُبّهوا بالمنعوق به. وإنَّما المعنى: مَثَلُكم ومَثَلُ الذين كفروا كمثل الناعِق والمنعوقِ به الذى لاُ يَسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطَب بالمعنى[٤٨]. وقال ابن جني : الحذف اتساع والاتساع بابه آخر الكلام وأوسطه لا صدره وأوله ألا ترى أن من اتسع بزيادة " كان" حشوًا أو آخرًا لا يجيز زيادتها أولا, وأن من اتسع بزيادة " ما " حشوًا وغير أول لم يستجز زيادتها أولًا إلا في شاذ من القول [٤٩]قال ابن يعيش : اعلم أن المضاف قد حُذف كثيرًا من الكلام، وهو سائغُ في سعةِ الكلام، وحالِ الاختيار، إذا لم يُشكِل. وإنّما سوّغ ذلك الثقَةُ بعلم المخاطَب، إذ الغرضُ من اللفظ الدلالةُ على المعنى، فإذا حصل المعنى بقرينةِ حالٍ، أوَ لفظٍ آخرَ، استُغنى عن اللفظ الموضوع بإزائه اختصارًا. وإذا حُذف المضاف، أقيم المضافُ إليه مُقامَه، وأعرب بإعرابه، والشّاهد المشهور في ذلك قوله تعالى {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ}[٥٠] . والمراد: أَهْلَ القريةِ ؛ لأنه قد عُلم أن القرية من حيثُ هي مَدَرٌ وحَجَر، لا تُسأَل؛ لأن الغرض من السؤال رَدُّ الجواب، وليس الحجرُ والمدرُ مما يُجيب واحدٌ منهما[٥١] . وقال أيضا : اعلم أنّهم قد جعلوا المصادر أحيانًا أوقاتًا توسُّعًا، وذلك نحو: "خُفوقَ النجم"، بمعنى مَغِيبه، و"خلافةَ فلان"، و"صلاة العصر". فالخلافةُ، والصلاةُ مصدران في الحقيقة، جُعلا حينًا توسُّعًا وإيجازًا. فالتوسُّعُ بجَعْلِ المصدر حينًا، وليس من أسماء الزمان، والإيجازُ الاختصارُ بحذفِ المضاف، إذ التقدير في قولك: "فعلتُه خُفوقَ النجم، وصلاة العصر": وقتَ خفوق النجم، ووقتَ صلاة العصر، فحُذف المضاف، وأُقيم المضاف إليه مُقامَه، واختصّ هذا التوسّعُ بالأحداث، لأنّها منقضِيةٌ كالأزمنة، وليست ثابتةً كالأعيان[٥٢] .

٤ – **الاقتصار**: والقَصْرُ: كفك نفسك عن شيء، وقَصَرْتُ نفسي على كذا أقصرها قصرا ... وقَصُرَ الشيء قِصَراً، وهو خلاف طال طولاً وقَصَّرْتُه أي صيرته قَصيراً[٥٣]. جرت عَادَة النَّحْوِيين أَن يَقُولُوا يحذف الْمَفْعُول اختصارا واقتصارا ويريدون بالاختصار الْحَذف لدَلِيل وبالاقتصار الْحَذف لغير دَلِيل ويمثلونه بِنَحْوِ {كلوا وَاشْرَبُوا}[٥٤] أَي أوقعوا هذَيْن الْفِعْلَيْنِ وَقَول الْعَرَب فِيمَا يتَعَدَّى إِلَى اثْنَيْنِ من يسمع يخل أَي تكن مِنْهُ خيلة وَالتَّحْقِيق أَن يُقَال إِنَّه تَارَة يتَعَلَّق الْغَرَض بالإعلام بِمُجَرَّد وُقُوع الْفِعْل من غير تعْيين من أوقعه أَو من أوقع عَلَيْهِ فيجاء بمصدره مُسْندًا إِلَى فعل كَون عَام فَيُقَال حصل

حريق أَو نهب وَتارَة يتَعَلَّق بالإعلام بِمُجَرَّد إِيقَاع الْفَاعِل للْفِعْل فَيقْتَصر عَلَيْهِمَا وَلَا يذكر الْمَفْعُول وَلَا ينوى إِذْ الْمَنوِي كَالثَّابِتِ وَلَا يُسمى محذوفا لِأَن الْفِعْل ينزل لهَذَا الْقَصْد منزلَة مَا لَا مفعول لَهُ [٥٥]. قال ابن يعيش: فإذا أُريد الاقتصار على الفاعل منه، حُذف المفعول، لأنه فضلة، فلم يُحْتَج إلى إقامة شيء مقامه. ومتى أُريد الاقتصار على المفعول، حذف الفاعل، وبقي الفعل حديثًا عن المفعول به لا غير، فوجب تغييرُه وإقامته مقام الفاعل، لئلا يخلو الفعل من لفظِ فاعل على ما تقدّم، فلكَوْن الفعل حديثًا عن المفعول به في الأصل متى ظُفر به، وكان موجودًا في الكلام؛ لم يقم مقام الفاعل سواه ممّا يجوز أن يقوم مقام الفاعل عند عدمه من نحو المصدر والظرف من الزمان والمكان, لأنّ الفعل صيغ له، وما تُقيمه مقام الفاعل غيرَه، فإنما ذلك على جَعْله مفعولًا به على السعة على ما تقدّم [٥٦]. وقال ايضا : ولك أن تقتصر على أحد المفعولين، ويكون توسُطًا في البيان والفائدة. فتقول: "أعطيت درهمًا"، فأفدت المخاطبَ جنسَ ما أعطيت من غير تعيينِ مَن أعطيت ... [٥٧].

٥ – **الحذف للشهرة به** : قال الزركشي : وَمِنْهَا : شُهْرَتُهُ حَتَّى يَكُونَ ذِكْرُهُ وَعَدَمُهُ سَوَاءً قال الزمخشري وهو نوع من دلالة الحال الَّتِي لِسَانُهَا أَنْطَقُ مِنْ لِسَانِ الْمَقَالِ كَقَوْلِ رؤبة خير جواب من قَالَ كَيْفَ أَصْبَحْتَ فَحَذَفَ الْجَارَّ وَعَلَيْهِ حُمِلَ قراءة حمزة : {تساءلون به}. لِأَنَّ هَذَا مَكَانٌ شُهِرَ بِتَكْرِيرِ الْجَارِّ فَقَامَتِ الشهرة مقام الذكر[٥٨]. قال ابن يعيش : إنّ الجرّ لا يجوز حملًا على المضمر المجرور، نحوَ قولك: "ما لك وزيدٍ"، و"ما شأنُك وعمرٍو"؛ لأنّ العطف على المضمر المجرور لا يجوز إلّا بإعادة الخافض. ولذلك استضعفوا قِراءةَ حَمْزَةَ {وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ}[٥٩] . فحملها قومٌ على إضمار الجارّ، كأنّه قال: وبالأرحام، ثمّ حذف الباءَ، وهو يريدها على حَدِّ ما رُوِي عن رُؤْبَةَ أنّه قيل له: كيف أصبحتَ؟ فقال: "خَيْرٍ عافاك اللَّهُ"، يريد: بخير. وحملها قومٌ على القَسَم، كأنّه أَقْسَمَ بالأرحام، لأنّهم كانوا يُعظِّمونها. كل ذلك لتعذُّرِ الحمل على المضمر المجرور، فإن جئتَ باسم ظاهر نحوِ قولك: "ما شأنُ عبد الله وزيدٍ" و"ما لمحمّدٍ وعمرٍو" جاز الجرُّ والنصبُ، والجرُّ أجْودُ، لأنّه حملٌ على الظاهر، وليس فيه تكلُّفُ إضمارٍ، ولا عُدولٌ عن الظاهر إلى غيره. والنصب جائزٌ وإن كان مرجوحًا, لأنّ المعنى يُعْطيه، وليس ثَمَّ مانعٌ منه، فاعرفْه مُوَفَّقًا [٦٠].

٦ – **التفخيم والتعظيم** : قال سيبويه : وتقول سير عليه ليلٌ طويلٌ وسير عليه نهارٌ طويل، وإن لم تَذكر الصفةَ وأردتَ هذا المعنى رَفعتَ، إلاّ أنَّ الصفة تبيَّن بها معنى الرفع وتُوَضِّحُه، وإن شئت نصبت على نصبِ اللّيل والنهار ورمضانَ[٦١].: قال ابن يعيش : وقد حُذفت الصفة عَلى قِلَّةٍ ونَدْرَةٍ، وذلَك عند قوّةِ دلالةِ الحال عليها، وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم: "سِيرَ عليه ليلٌ" ، وهم يريدون: "ليلٌ طويلٌ". وكأنّ هذا إنّما حُذف فيه الصفةُ لِما دلّ من الحال على موضعها، وذلك بأن يوجَد في كلامِ القائل من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقامَ قوله: "طويلٌ". وذلك إذا كنتَ في مدْح إنسان والثناءِ عليه، فتقول: "كان واللهِ رجلاً"، وتَزيد في قوّةِ اللفظ بالله، وتمطيطِ اللام، وإطالةِ الصوت بها، فيُفهَم من ذلك أنّك أردتَ كريمًا، أو شُجاعًا، أو كاملًا [٦٢].

٧ – **التحقير** : قال سيبويه : تقول : أتاني زيدٌ الفاسقَ الخبيث : لم يرد أن يكرره ولا يعرفك شيئا تُنكره، ولكنه شتمه بذلك. وبلغنا أن بعضهم قرأ هذا الحرف نصبا: " وامرأتُه حمّالةَ الحطب " لم يجعل الحمالة خبرا للمرأة، ولكنه كأنه قال: أذكرُ حمّالةَ الحطب، شتما لها، وإن كان فعلاً لا يُستعمل إظهاره[٦٣] . قال ابن يعيش في هذا الصدد : وكذلك قولهم: "نحن العربَ أقرى الناس للضيف" فالعربُ هم "نحن". ونصبُ هذه الأسماء كنَصْبِ ما ينتصب على التعظيم والشتْم بإضمارِ "أُريد" أو" أعنِي" أو" أختصّ". فالاختصاصُ نوعٌ من التعظيم والشتم، فهو أخصُّ منهما، لأنّه يكون للحاضر، نحو: المتكلّم، والمخاطب، وسائرُ التعظيم والشتم يكون للحاضر، والغائب. وهذا الضربُ من الاختصاص يُراد به تخصيصُ المذكور بالفعل، وتخليصُه من غيره على سبيل الفَخْر، والتعظيم. وسائر التعظيم والشتمِ ليس المرادُ منه التخصيصَ والتخليصَ من موصوف آخَر، وإنما المرادُ المدح أو الذمّ. فمن ذلك: "الحمد لله الحميدَ"، و"المُلْكُ لله أهْلَ المُلْك"، وكلُّ ذلك نصبٌ على المدح، ولم تُرِد أن تفصِله من غيره، وتقول: "أتاني زيدٌ الخبيثَ الفاسقَ". ومنه قِراءةُ من قرأ {وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ}[٦٤] بالنصب على الذمّ والشتم[٦٥]. وقال أيضا : اعلم أنّ الترخيم في كلام العرب على ضربَيْن: ترخيمٌ يكون في باب التحقير، وهو حذفُ زوائدِ الاسم إن كانت فيه، نحوُ قولك في "أَسْوَدَ": "سُوَيْدٌ"، وفي "أَزْهَرَ": "زُهَيْرٌ"، وفي "كِتاب": "كُتَيْبٌ"، وفي "حَمْراءَ"، و"صَحْراءَ": "حُمَيْرٌ" و"صُحَيْرٌ "[٦٦] .

٨ – **حذف على غير القياس** : وهو حذف على غير ما ذكر أعلاه ووصفه ابن يعيش بـ(الحذف على غير قياس) [٦٧]،

قال ابن جني : قرأ عمرو بن عبد الواحد: «أن ارضعيه» ، بكسر النون، ولا همز بعدها... هذا على حذف الهمزة اعتباطا لا تخفيفا، كما قرأ ابن محيصن «فجاءته أحداهما» بحذف همزة «إحداهما» ألبتة، فلما حذف الهمزة على ما ذكرنا كسر النون من «أن» ؛ لسكونها وسكون الراء من بعدها، كما قال الله سبحانه: {أن اقذفيه في التابوت}[٦٨] . ولو كان على التخفيف القياسى لقال: «أن ارضعيه»، بفتح النون بحركة الهمزة من «ارضعيه» ومثله مما حذف منه الهمزة اعتباطا هكذا لا تخفيفا قياسيا[٦٩]. قال ابن يعيش : اسْتاعَ "، بحذف الطاء؛ لأنّها كالتاء في الشدّة، وتَفْضُلها بالإطباق، وقيل المحذوف التاء؛ لأنّها زائدة. وإنّما أبدلوا من الطاء بعدُ تاء لأنّها من مخرجها، وهي أخفُّ، وهو حذفٌ على غير قياس، فلذلك ذكره

هنا. وممّا حُذف استخفافًا على غير قياس؛ لأنّ ما ظهر دليلٌ عليه قولُهم في قبيلةٍ تظهر فيها لامُ المعرفة، ولا تدّغم، نحو: "بني العَنْبَر"، و"بني العَجْلان"، و"بني الحارث"، و"بني الهُجَيْم": "هؤلاء بَلعَنْبَرِ، وبَلْعَجْلانِ، وبَلْحَارثِ، وبَلهُجَيْمِ"، فحذفوا النون لقربها من اللام. وهم يكرهون التضعيف، إذ الياء الفاصلة تسقط لالتقاء الساكنين. ولا يفعلون ذلك في بني النَّجّار، وبني النَّمِر، وبني التَّيْم؛ لئلّا يجمعوا عليه إعلالين: الادغامَ والحذفَ [٧٠].

٩- ضرورة شعرية : قال ابن يعيش : ومثله قول الآخر

كأن أصْوَاتَ مِن إيغالِهِنَّ بنا أواخِرِ المَيْسِ أصْواتُ الفَرارِيجِ[٧١]

والمراد : أصواتَ أواخرِ الميس، ففصل بينهما بالجارّ والمجرور ضرورة، ولو كان مكانَ الياء ظاهرٌ في نحو: "يا عِبادِ"، لَمَا حُذف[٧٢].

يلاحظ أن ابن يعيش قدّم أمثلة توضيحية على الحذف في كتاباته ، وناقش كيف أن الحذف لا يؤثر على المعنى، بل قد يُعزز من قوة التعبير ، ومما يلحظ أيضا أن جميع الأسباب الرئيسية تتداخل بعضها ببعض وابن يعيش عندما يشرح أسباب الحذف في كل جزء وموضع نحوي فهو يشرحها تحت باب واحد مجتمعةً لا مفردةً . ويلحظ أيضا أن ابن يعيش لم يخرج من المعنى العام لأسباب الحذف ويطويها بالمفردتين هما الإيجاز والاختصار ، ويراهما أكثر سببين للحذف في أغلب مواضع النحو ، وهذا يقودنا إلى أن اللغة مبنية على الإيجاز والاختصار.

رابعا : أنواع الحذف

نفهم من تعريف الزركشي لمفهوم الحذف بقوله : وَاصْطِلَاحًا إِسْقَاطُ جُزْءِ الْكَلَامِ أَوْ كُلِّهِ لِدَلِيلٍ [٧٣]. مما يعني أن الحذف يشمل الجملة والكلمة والحرف وما ضارع ذلك . وارتأينا هذا التقسيم حسب الاكبر فالأصغر ويمكن أن نجمل الأنواع حسب ما نراها عند ابن يعيش بالنقاط الآتية :

١- حذف الجملة

يعتبر حذف الجملة من أكثر الأنواع وجودا في الموضوعات النحوية وأكثر ظهورا ، ولهذا بدأنا به كنوع أول للحذف وهو يكون لأكثر من نوع نحوي . قال ابن يعيش : ومن ذلك حذف الخبر من الجملة الابتدائيّة، نحو: "لَعَمْرُكَ"، و"لَيَمُنُك"، و"أمانةُ الله"، فهذه كلُّها مبتدآتٌ محذوفةُ الأخبار تخفيفًا لطول الكلام بالجواب، والمرادُ: لعمرُك ما أُقْسِم به[٧٤] . قال الله تعالى : {لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ} [٧٥]. وقال أيضا : وإذا قلت : "زيدًا ضربتُه" أضمرتَ فعلاً من لفظه، فكأنّك قلت: "ضربتُ زيدًا ضربتُه"، فيكون الظاهرُ دالاً على مثلِ لفظه ومعناه [٧٦].

٢- حذف الكلمة

ينطوي تحت هذا النوع من الحذف نوعين هما : (الفعل والاسم) والاسم هو النموذج التطبيقي لبحثنا هذا قال ابن يعيش : اعلم أنّ الصفة والموصوف لمّا كانا كالشيء الواحد من حيثُ كان البيانُ والإيضاحُ إنّما يحصل من مجموعهما، كان القياس أن لا يُحذف واحدٌ منهما؛ لأنّ حذفَ أحدهما نقضٌ للغرض، وتراجُعٌ عمّا اعتزموه . فالموصوفُ القياسُ يأبَى حذفَه ؛ لِما ذكرناه، ولأنّه ربّما وقع بحذفه لبسٌ. ألا ترى أنّك إذا قلت: "مررت بطويل"، لم يُعلم من ظاهرِ اللفظ أنّ المرور به إنسانٌ، أو رُمْحٌ، أو ثَوْبٌ، ونحوُ ذلك ممّا قد يوصَف بالطُّول؟ إلّا أنّهم قد حذفوه إذا ظهر أمرهُ، وقَويَتِ الدلالةُ عليه، إمّا بحالٍ، أو لفظٍ. وأكثرُ ما جاء في الشعر، لأنّه موضعُ ضرورة. وكلما استبهم، كان حذفُه أبعدَ في القياس[٧٧] .

٣ - حذف الحرف :

قال ابن يعيش استيضاح الحذف وحدوثه في الحرف وبان سبب الحذف اي العلة التي حدث بها الحذف : وقالوا: "رُبَ" بضمّ الراء، وفتح الباء خفيفةً. ويحتمل ذلك وجوهًا. أحدها: أنهم حذفوا إحدى البائين تخفيفًا كراهيةَ التضعيف، وكان القياس إذا خُفّفت تسكين آخرها؛ لأنه لم يلتقِ فيها ساكنان، كما فعلوا بـ "أنَّ" ونظائرها حين خفّفوها [٧٨]وقال ابن يعيش: اعلم أنّ حذف تاء التأنيث قد كثُر عنهم واطّرد، حتى صار قياسًا، يُسمَع ما قالوه، ويُحمَل عليه نظائرُه، فإذا نسبت إلى اسم في آخره تاء التأنيث، حذفتَها, لا يجوز غيرُ ذلك، فتقول في النسب إلى "البَصْرَة": "بَصْرِيٌّ"، وإلى "مَكَّةَ": "مَكيٌّ"، وإلى "الكُوفَة": "كُوفِيٌّ" وإلى "فاطِمَةَ" "فاطِمِيٌّ"[٧٩].

خامسا : شروط الحذف

لا بدّ من وجود دليل على المحذوف إذ لا يحدث الحذف إذا لم يكن هناك دليل له سواء قرينة لفظية أم حالية أم مقالية. قال سيبويه : ما يضمر فيه الفعل المستعمل إظهاره فى غير الأمر والنهى ... ومن ذلك قوله عزّ وجلّ: " بل ملة إبراهيم حنيفا "[٨٠] ، أى بل نَتَّبعُ ملّةَ إبراهيم حنيفا، كأَنه قيل لهم: اتَّبِعوا، حين قِيل لهم: " كُونُوا هُوداً أَوْ نَصَارَى ".أو رأيتَ رجلاً يسدَّدُ سَهْماً قِبَلَ القِرطاسِ فقلتَ: القِرطاسَ واللهِ، أى يُصيبُ القِرطاسَ. وإذا سمعتَ وَقْعَ السَّهم فى القرطاس قلت: القرطاسَ واللهِ، أى أَصاب القرطاسَ[٨١] . وَذَلِكَ قَوْلك: ضربت، وضربنى زيد إذا أعلمت الآخر فاللفظ معرى من الْمَفْعُول فى الْفِعْل الأول، وَهُوَ فى الْمَعْنى عَامل، وَكَانَ فى التَّقْدِير: ضربت زيدا، وضربنى زيد، فَحذف، وَجعل مَا بعده دَالا عَلَيْهِ وَقد مضى تَفْسِير هَذَا فى بَابه فالعرب تخْتَار إِعْمَال الآخر؛ لِأَنَّهُ أقرب، وتحذف إِذا كَانَ فِيمَا أَبقوا دَلِيل على مَا ألقوا[٨٢] مما يلحظ أنه قد حذفت العرب الجملة والمفرد

والحرف والحركة , وليس شيء من ذلك إلّا عن دليل عليه, وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته [٨٣]قال الزركشي[٨٤] : وَلَمَّا كَانَ الْحَذْفُ لَا يَجُوزُ إِلَّا لِدَلِيلٍ احْتِيجَ إِلَى ذِكْرِ دَلِيلِهِ. وَالدَّلِيلُ تَارَةً يَدُلُّ عَلَى مَحْذُوفٍ مُطْلَقٍ وَتَارَةً عَلَى مَحْذُوفٍ مُعَيَّنٍ. فَمِنْهَا : أَنْ يَدُلَّ عَلَيْهِ الْعَقْلُ حَيْثُ تَسْتَحِيلُ صِحَّةُ الْكَلَامِ عَقْلًا إِلَّا بِتَقْدِيرِ مَحْذُوفٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ}[٨٥] فَإِنَّهُ يَسْتَحِيلُ عَقْلًا تَكَلُّمُ الْأَمْكِنَةِ إِلَّا مُعْجِزَةً . وَمِنْهَا: أَنْ تَدُلَّ عَلَيْهِ الْعَادَةُ الشَّرْعِيَّةُ كَقَوْلِهِ تعالى: {إنما حرم عليكم الميتة}[٨٦] فَإِنَّ الذَّاتَ لَا تَتَّصِفُ بِالْحِلِّ وَالْحُرْمَةِ شَرْعًا إِنَّمَا هُمَا مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ الْوَاقِعَةِ عَلَى الذَّوَاتِ فَعُلِمَ أَنَّ الْمَحْذُوفَ التَّنَاوُلُ وَلَكِنَّهُ لَمَّا حُذِفَ وَأُقِيمَتِ الْمَيْتَةُ مَقَامَهُ أُسْنِدَ إِلَيْهَا الْفِعْلُ وَقُطِعَ النَّظَرُ عَنْهُ فَلِذَلِكَ أُنِّثَ الْفِعْلُ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: {حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ} [٨٧].قال ابن يعيش: اعلم أن المبتدأ والخبر جملةٌ مفيدةٌ تحصل الفائدةُ بمجموعهما، فالمبتدأ معتمَدُ الفائدة، والخبرُ محلُّ الفائدة، فلا بدّ منهما، إلَّا أنّه قد تُوجَد قَرِينةٌ لفظيةٌ، أو حاليّةٌ تُغْنِي عن النُّطْق بأحدهما، فيُحْذَف لدلالتها عليه، لأنّ الألفاظ إنّما جيءَ بها للدلالة على المعنى، فإذا فُهم المعنى بدون اللفظ، جاز أن لا تأتي به، ويكون مرادًا حُكْمًا وتقديرًا . وقد جاء ذلك مَجِيئًا صالحًا، فحذفوا المبتدأ مُرَّةً، والخبرَ أخرى[٨٨] .

وقال أيضا: وأمّا حذفُ "لا" في جواب القسم، فنحو قولك: "واللهِ يقوم زيدٌ"، والمراد: لا يقوم, لأنّه تخفيف لا يُوقِع لَبْسًا، إذ لو كان إيجابًا، لكان بحروفه اللازمة له من اللام ونون التوكيد، وفي التنزيل: {قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ}[٨٩] ، أي: لا تفتأ تذكر . بمعنى أن النظر إلى المعنى هو العلم به وهنا تم الحذف مما يكون أحسن حالا . وقال أيضا : وقالوا: "مرحبًا وأهلًا وسهلًا" فانتصابُ هذه الأسماء بأفعال مقدّرةٌ. فقدّرها سيبويه ، فقال: تقديرُها: رحُبتْ بلادُك وأُهِلَتْ. وإنّما قدّرها بالفعل، لأنّ الدعاء إنّما يكون بفعل، فرَدَّه إلى فعل من لفظ المدعوّ به، كما يقدّرون "تُرْبًا وجَنْدَلًا" بـ "تَرِبَت يداك وجُنْدِلَتْ". وإنّما الناصب له "أصبتَ تربًا وجندلًا" على حسبِ المعنى المقصود، وهذا إنّما يُستعمل فيما لا يُستعمل الفعل فيه، ولا يحسن إلا في موضع الدعاء به. ألا ترى أنّ الإنسان الزائر إذا قال له المزورُ: "مرحبًا وأهلًا"، فليس يريد رحبتْ بلادُك، وأهلتْ، وإنّما يريد أصبتَ رُحْبًا، وسَعَةً، وأُنْسًا عندنا، لأنّ الإنسان إنّما يأنَس بأهله. وإذا قال: "سهلًا" كأنّه قال: أصبتَ سهلًا: أي: مكانًا سهلًا لا حَزْنًا وخُشُونَةً. ونظير ذلك أنّك إذا رأيت رجلًا يُسدد سَهْمًا، فتقول: "القِرطاسَ واللهِ"، أي أصبتَ القرطاسَ على طريق التفاؤُل والحَدْسِ لصحّةِ التسديد. فكذلك إذا رأيت رجلًا قاصدًا مكانًا وطالبًا أمرًا، قلت: "مرحبًا وأهلًا وسهلًا"، أي : أدركتَ ذلك، وأصبتَه، فحذفوا الفعل لكثرة الاستعمال، ودلالةِ الحال عليه [٩٠]. قال المبرد : وَلَو قلت على كَلَام مُتَقَدم عبد الله أَو منطلق أَو صَاحبك أَو مَا أشبه هَذَا لجَاز أَن تضمر الِابْتِدَاء إِذا تقدم من ذكره مَا يفهمهُ السَّامع فَمن ذَلِك أَن ترى جمَاعَة يتوقعون الْهلَال فَقَالَ قَائِل مِنْهُم الْهلَال وَالله أَي هَذَا الْهلَال وَكَذَلِكَ لَو كنت منتظرا رجلا فَقلت زيد جَازَ على مَا وصفت لَكَونَ نظِير هَذَا الْفِعْل الَّذِي يضمر إِذا علمت أَن السَّامع مستغن عَن ذكره نَحْو قَوْلك إِذا رَأَيْت رجلا قد سدد سَهْما فَسمِعت صَوتا القرطاس وَالله أَي أصَاب القرطاس أَو رَأَيْت قوما يتوقعون هلالا ثمَّ سَمِعت تَكْبِيرا قلت الْهلَال وَالله أَي رَأَوْا الْهلَال وَمثل هَذَا مَرَرْت بِرَجُل زيد لما قلت مَرَرْت بِرَجُل زيد أردْت أَن تبين من هُوَ فكأنك قلت هُوَ زيد وعَلى هَذَا قَول الله عز وَجل {بشر من ذَلِكُم النَّار}[٩١] وَتقول الْبر بِخَمْسِينَ وَالسمن منوان فتحذف الْكر وَالدِّرْهَم لعلم السَّامع فَإِنَّهُمَا اللَّذَان يسعر عَلَيْهِمَا وَمِمَّا يحذف لعلم الْمُخَاطب بِمَا يقْصد لَهُ قَوْلهم لَا عَلَيْك إِنَّمَا يُرِيدُونَ لَا بَأْس عَلَيْك وَقَوْلهمْ لَيْسَ إِلَّا وَلَيْسَ غير إِنَّمَا يُرِيدُونَ لَيْسَ إِلَّا ذَلِك وَيَقُول الْقَائِل أما بَقِي لكم أحد فَإِن النَّاس ألب عَلَيْكُم فَتَقول إِن زيدا وَإِن عمرا أَي لنا[٩٢] .

القسم الثاني حذف الاسم عند ابن يعيش

لحذف الاسم أكثرُ من ضرب وسوف نقوم بتفصيلها كما وضّحها ابن يعيش في شرحه المفصل ، واستشهد بآيات من الذكر الحكيم وكلام العرب شعرا أو نثرا , واضرب الاسم نبحثها وفق التسلسل الذي ابتدأ به ابن يعيش في شرحه لموضوعات النحو في كتاب المفصل للزمخشري وهي على النحو الآتي :

١ – حذف الفاعل

عندما نراقب كتب النحاة قديما نجد هناك قسمان في حذف الفاعل او من يجيزه لوجود قرينة تدل عليه وهذا عليه الكوفيين [٩٣] . وقسم يمنع حذفه البتة إلا في مواضع خاصة وهذا عليه البصريين[٩٤]، وقسم يقف موقفا وسطا في هذه المسألة [٩٥].فابن يعيش يذهب مذهب سيبويه في منع حذف الفاعل إلا في مواضع سوف تبين من خلال قوله : ومتى أُريد الاقتصار على المفعول، حذف الفاعل، وبقي الفعل حديثًا عن المفعول به لا غير، فوجب تغييرُه وإقامته مقام الفاعل، لئلا يخلو الفعل من لفظِ فاعل على ما تقدّم، فلكَوْن الفعل حديثًا عن المفعول به في الأصل متى ظُفر به، وكان موجودًا في الكلام؛ لم يقم مقام الفاعل سواه ممّا يجوز أن يقوم مقام الفاعل عند عدمه من نحو المصدر والظرف من الزمان والمكان, لأنّ الفعل صيغ له، وما تُقيمه مقام الفاعل غيرَه، فإنما ذلك على جَعْله مفعولًا به على السعة على [٩٦]. أمّا حذف الفاعل ، فلأمورٍ منها: الخَوْفُ عليه، نحو قولك: "قُتل زيد"، ولم تذكر فاعله خَوْفا من أن يؤخَذ قولك شهادةَ عليه، أو لجلالته، نحو قولك: "قُطع اللص"،و"قُتل القاتل"، ولم تقل: "قَطع الأميرُ"، ولا "قَتل السلطانُ" ونحوَ ذلك، تُرك ذكره لجلالته. قال الله تعالى: {قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ}[٩٧]، والمراد: قتل اللهُ الخراصِين.وقد لا يذكر الفاعل لدَناءته، نحوَ

قولك: "عُمل الكَنِيف"، و"كُنس السُّوق".وقد يكون للجَهالة به. وقد يُتْرَك الفاعل إيجازًا واختصارًا، كأن يكون غرض المتكلم الإخبارَ عن المفعول لا غير، فتُرك الفاعل إيجازًا للاستغناء عنه [٩٨]وقال ابن يعيش : تغييرَ أحدِ العاملَيْن بغيره من النواصب، وحينئذ يؤدّي إلى أن يكون الاسم الواحد مرفوعًا ومنصوبًا في حال واحدة ، وذلك فاسدٌ. وإذ لم يجز أن يعملا معًا فيه، وجب أن يعمل أحدهما فيه، وتُقدّر للآخر معمولًا يدلّ عليه المذكورُ. وذهب الجميع إلى جوازِ إعمالِ أيهما شئتَ، واختلفوا في الأَولوية ؛ فذهب البصريون إلى أنّ إعمال الثاني أوْلَى، وذهب الكوفيون إلى أن إعمالَ الأول أولى . فإذا قلت: "ضربني وضربتُ زيدًا"، نصبت "زيدًا"، لأنّك أعملت فيه "ضَرَبْتُ"، ولم تُعْمِل الأولَ فيه لفظًا، وإن كان المعنى عليه. وذهب سيبويه إلى أن في "ضَرَبَنِي" فاعلًا مضمرًا دلّ عليه المذكور. وحَمَلَه على القول بذلك امتناعُ خُلُوِّ الفعل من فاعل في اللفظ. وذهب الكِسائيّ إلى أن الفاعل محذوفٌ دلّ عليه الظاهرُ. وكان الفرّاء لا يرى الإضمارَ قبل الذكر. وأثَرُ هذا الخلافِ يظهر في التثنية والجمع، فتقول على مذهب سيبويه في التثنية: "ضَرَباني وضربتُ الزيدَيْن"؛ وفي الجمع: "ضربوني وضربتُ الزيدِين"، فتُظْهِر علامةَ التثنية والجمع, لأن فيه ضميرًا. وتقول على مذهب الكسائيّ: "ضربني وضربتُ زيدًا"، وفي التثنية: "ضربني وضربتُ الزيدَيْن"؛ وفي الجمع: "ضربني وضربت الزيدِين"، فتُوحّد الفعلَ الأول في كل حال لخُلُوّه من الضمير. والصحيح مذهب سيبويه[٩٩] .يلحظ أنّ الفاعل يحذف في ثلاثة مواضع: أحدها: إذا بني الفعل للمفعول، نحو: ضرب زيد. فهاهنا يحذف الفاعل. و هو غير مراد. و الثاني: في المصدر إذا لم يذكر معه الفاعل مظهرا، يكون محذوفا و لا يكون مضمرا، لأن المصدر غير مشتقّ عند البصريّين، فلا يتحمّل ضميرا، بل يكون الفاعل محذوفا مرادا إليه نحو: يعجبني ضرب زيد، أو يعجبني شرب الماء.و الثالث: إذا لاقى الفاعل ساكنا من كلمة أخرى، و كقولك للجماعة، اضربوا القوم، و للمخاطبة: اشربي القوم، و منه نونا التوكيد، نحو: هل الزيدون يقومنّ، و هل تضربنّ يا هند؟ [١٠٠].

٢ – حذف المبتدأ

وما حُذف في الكلام لكثرة استعمالهم كثير. ومن ذلك: هل من طعام؟ أي هل من طعام في زمان أو مكان، وإنما يريد: هل طعامٌ، فمِن طعامٍ في موضع طعامٌ، كما كان ما أتاني من رجل في موضع ما أتاني رجلٌ. ومثله جوابه: ما من طعام. الكتاب ، ويكون المبنى عليه مظهَراً وذلك أنك رأيت صورة شخص فصار آية لك على معرفة الشخص فقلت: عبد الله وربي، كأنك قلت: ذاك عبد الله، أو هذا عبد الله. أو سمعتَ صوتا فعرفتَ صاحبَ الصوت فصار آية لك على معرفته فقلت: زيد وربى. أو مسِسْتَ جسدا أو شممت ريحا فقلت: زيد، أو المِسك. أو ذقتَ طعاما فقلت: العسل[١٠١]قد حذف المبتدأ تارة ؛ نحو: هل لك في كذا وكذا؛ أي: هل لك فيه حاجة أو أرب, وكذلك قوله –عز وجل: {كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلَاغٌ}[١٠٢] أي: ذلك أو هذا بلاغ. وهو كثير[١٠٣]قال ابن يعيش في هذا الموضوع : فممّا حُذف فيه المبتدا قولُ المستهِلّ: "الهِلالُ وَاللهِ" أي: هذا الهلالُ والله، والمستهلُّ طالبُ الهلال كما يقال لطالبِ الفَهْم: مستفهِمٌ، ولطالبِ العِلْم: مستعلِمٌ. ومثله إذا شممتَ رِيحًا طَيبةً قلت: "المِسْكُ والله" أي: هو المسكُ والله، أو هذا المسكُ، وكذلك لو رأيت صورةَ شخص فصار آية لك على معرفةِ ذلك الشخص، فإذا رأيتَه بعدُ قلت: "عبدُ الله ورَبّي"، كانّك قلت: "ذاك عبدُ الله"، أو"هذا عبدُ الله"، وكذلك لو حُدِّثْتَ عن شمائل رجلٍ، ووُصف بصفاتٍ مثلَ "مررت برجلٍ راحمِ المَساكين بارٍّ بوالدَيْه" فعُرّف بتلك الأوصاف، فقلت: "زيدٌ واللهِ"، أي: هو زيدٌ، أو المذكور زيدٌ [١٠٤].مما يلحظ أن ابن يعيش ذكر حذف المبتدأ أو إضماره .

٣ – حذف الخبر

قال الله تعالى : " طاعة وقول معروف ". فهو مثله . فإمّا أَن يكونَ أَضْمَرَ الاسمَ وجَعل هذا خبرَه كأنّه قال: أمرى طاعة " وقولٌ معروف "، أو يكون أَضْمر الخبَر فقال: طاعةٌ وقولٌ معروف أمثلُ [١٠٥]. وقد حذف الخبر في سياق الكلام والمحذوف يقدر حسب سياق النص والتجانس في المعنى . وهنا أشار ابن يعيش إلى حذف الخبر بقوله : ومن حذف الخبر قولهم: "خرجت فإذا السبع"، [١٠٦]. وقول ذي الرمة :

فيا ظبية الوعساء بين جُلاجِلٍ وبين النَّقا آأنت أم أُمُّ سالم؟ ! [١٠٧]

٤ – حذف خبر إنّ

قال ابن جني : وقد حذف خبر إنَّ مع النكرة خاصة ... وأصحابنا يجيزون حذف خبر إنّ مع المعرفة, ويحكون عنهم أنهم إذ قيل لهم: إن الناس ألب عليكم فمن لكم. قالوا: إن زيدًا وإن عمرًا, أي: إن لنا زيدًا وإن لنا عمرًا. والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة. فأما احتجاج أبي العباس عليهم بقوله :خلا أن حيًّا من قريش تفضلوا ... على الناس أو أن الأكارم نهشلا أي : أو أنَّ الأكارم نهشلا تفضلوا, قال أبو علي: وهذا لا يلزمهم؛ لأن لهم أن يقولوا: إنما منعنا حذف خبر المعرفة مع إن المكسورة, فأما مع أنّ المفتوحة فلن نمنعه, قال: ووجه فصلهم فيه بين المكسورة والمفتوحة أنَّ المكسورة حذف خبرها كما حذف خبر نقيضها, وهو قولهم: لا بأسَ ولا شكّ, أي: عليك, وفيه. فكما أنّ "لا" تختص هنا بالنكرات فكذلك إنما "تشبهها نقيضتها" في حذف الخبر مع النكرة أيضًا[١٠٨].وقال ابن يعيش في هذا الصدد : اعلم أن أخبارَ هذه الحروف إذا كانت ظرفًا أو جارًا

ومجرورًا، فإنّه قد يجوز حذفُها، والسُكوت على أسمائها دونها، وذلك لكثرةِ استعمالها والاتّساع فيها على ما ذكرناه، ودَلالةِ قَرائنِ الأحوال عليها. وذلك قولهم: "إنّ مالًا"، و"إن ولدًا"، و"إنّ عددًا" كأنّ ذلك وقع في جواب "هل لهم مالٌ؟ "، و"هل ولدٌ"، و"هل عددٌ؟ "، فقيل في جوابه: "إنَّ مالًا، وإن ولَدًا وإن عددًا"، أي: إن لهم مالًا، وإن لهم ولدًا، وإن لهم عددًا، ولم يُحْتَج إلى إظهاره لتقدُّمِ السؤال عنه. ولم يأتِ ذلك إلَّا فيما كان الخبرُ ظرفًا أو جارًا ومجرورًا. قال: "ويقول الرجل للرجل: هل لكم أحدٌ، إنّ الناس عليكم، أي: أَلْبٌ، فيقول: "إنّ زيدًا، وإن عمرًا" المعنى: إن لنا زيدًا، وإن لنا عمرًا، واستغنى عن ذكره لتقدُّمه في السؤال، إذا عِشْنَا، وإن لنا مرتحلًا إلى الآخرة، وأراد بالسفر المسافرين من الدنيا إلى الآخرة، فيقول: في رحيلِ مَن رَحَل ومَضَى مَهَلٌ، أي لا يرجِع، وقيل: إن في السفر يريد: مَن قَدَّمَ لآخِرته فَازَ وظَفِرَ. والمَهَلُ: السَّبْقُ. فهذا كله عند سيبويه على حذفِ الخبر كنَحْوِ ما تقدّم تقديرهُ. ولا يرى الكوفيون حذفَ الخبر إلَّا مع النكرة، والبصريون يرونه مع المعرفة والنكرة[١٠٩]. يلاحظ أن ابن يعيش يتفق مع مذهب سيبويه في حذف خبر (إنّ) مع المعرفة والنكرة أما الكوفيون فيأبون حذفه مع المعرفة فقط النكرة ، ليتضح أنه قد أكد بـ (إن) وتم حذف المحذوف لوجود دليل فليس هناك تناقض . وفي الموضع نسه يرى أنهم حذفوا الخبر مع أنه مؤكد (بإن)، وفيه نظر، فإن المؤكد نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر [١١٠]. والموضوع فيه رؤية ، إلا وهي أن حذف خبر إن عند ابن يعيش جائز إذا كان اسمها نكرة أو معرفة وأن كان الكوفيون يحذفونه مع النكرة.وهذا ما أكده ابن يعيش في قوله : وحُكي أن أعرابيًّا قيل له: "الزّبابةُ الفَأْرةُ"، قال: "إنّ الزبابةَ، وإنّ الفأرةَ"، ومعناه: إن هذه مخالفةٌ لهذه. والخِلافُ الذي بين الاسمَيْن يدل على الخبر، والفائدة أن "المحلّ" خلافُ "المرتحل"، وهو قول غيرُ مَرْضي عند أصحابنا، فإنّه قد ورد في الواحد الذي لا مُخالِفَ معه[١١١].

٥ – حذف المفعول المطلق (المصدر)[١١٢]

مثلما تحدثنا في بداية بحثنا هذا وقلنا أن مصطلح الحذف يضارع مصطلح الإضمار وهو متفق عليه عند ابن يعيش فهو يبين أن المصدر يحذف جوازا اذا دل عليه دليلا لا وجوبا ، مع إشارة ابن يعيش على كلام الزمخشري في كتابه (المفصل) ليبين أن ما تقدم وعطف عليه الزمخشري لم يكن إضمار المصدر بل حذف فعل عامل في المصدر منوها على الحذر من الخلط بين حذف المصدر وعامله ولهذا وضح ذلك بقوله قوله : "من إضمارِ المصدر" يُوهِم أنّه قد تقدّم إضمارُ مصدر حتّى عُطف عليه، والذي تقدّم إضمارُ فعلٍ عاملٍ في المصدر[١١٣]وأوضح كيفية حذف المصدر بدليل عليه ، قال : وقوله: "عبدُ الله أظُنُّه منطلقٌ" فـ "عبد الله"، مبتدأٌ، و"منطلقٌ" الخبرُ، و"الظَّنُّ" مُلْغَى، والهاءُ ضميرُ المصدرِ أُضْمِرَ لتقدُّم ذِكْرِ الفعل. والفعلُ دالّ على مصدره إذ كان من لفظه، ومشتقًّا منه، فصار تقدُّمه كتقدُّمِ المصدر. فكما يُكْنَى عن المصدر إذا تقدّم، فكذلك يُكْنَى عنه إذا تقدّم الفعلُ، وذلك قولُهم: "مَن كَذَبَ كان شَرًّا له"، أي: كان الكِذْبُ شرًّا له، فكذلك تقول: "عبدُ الله ظننتُه منطلقٌ"، فتكون الهاءُ عائدةً إلى "الظَّنِّ". قال الشاعر العَبْدي :

فجَالَ على وَحْشِيّهِ وتَخالُه على ظَهْرِه سِبًّا جَدِيدًا يَمانِيَا[١١٤]

فالهاء في "تخاله" عائدةٌ على المصدر، كأنّه قال: "فتَخالُ الخالَ"، ألا ترى أنه أتى بمفعولِ "تَخَالُ"، وهو الجارُّ والمجرورُ الذي هو"عَلَى ظَهْرِهِ" و"سِبّا"، فاستَوْفَى الفعلُ ما يقتضيه، فلم يَبْقَ إلَّا أن يكون ضميرَ المصدر[١١٥].

٦ – حذف المنادى

وقد يحذف المنادى لقيام القرينة [١١٦]. قال ابن يعيش : اعلم أنّهم كما حذفوا حرفَ النداء لدلالة المنادى عليه، كذلك أيضًا قد يحذفون المنادى لدلالةِ حرف النداء عليه. فمن ذلك قولُهم: "يا بؤسٌ لزيد"، والمراد: يا قوم بؤسٌ لزيد. فـ "بؤسٌ" رفعٌ بالابتداء، والجارُّ والمجرورُ بعده خبرُه. وساغ الابتداءُ به وهو نكرةٌ، لأنّه دعاءٌ. ومثلُه قولهم: "يا وَيْلٌ لزيد"، و"يا وَيْحٌ لك" فيما حكاه أبو عمرو، وكأنّه نبّه إنسانًا، ثمّ جعل الويلَ له، وليس كقوله: "يا بُؤْسَ للحرب" لأنه هناك مدعوٌّ، ولذلك نصبه إذ كان مضافًا. والمراد: يا بؤسَ الحرب، واللامُ دخلتْ زائدة مؤكّدة لمعنَى الإضافة على حدِّ زيادتها في "لا أَبَا لك". ولا تُزاد هذه اللام إلّا في هذَيْن الموضعَين[١١٧]مما نفهمه من قوله إنه حذف المنادى لدلالة القرينة اللفظية عليه (يا النداء) [١١٨]. فجاء بيا ولا منادى معها, قيل: يا في هذه الأماكن قد جرّدت من معنى النداء وخلصت تنبيهًا. ونظيرها في الخلع من أحد المعنيين وإفراد الآخر: "ألا"؛ لها في الكلام معنيان : افتتاح الكلام والتنبيه نحو قول الله سبحانه: {أَلَا إِنَّهُمْ مِنْ إِفْكِهِمْ لَيَقُولُونَ} [١١٩]، وقوله تعالى : {أَلا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ} [١٢٠]وبين ابن يعيش شاهدا من الذكر الحكيم بهذا الصدد قال : وقوله تعالى: {أَلاَ يَا اسْجُدُوا}[١٢١] فقد قرأها الكسائي "أَلاَ" خفيفةً، وقرأها الباقون بالتشديد. فمَن خفّف جعلها تنبيهًا، و"يَا" نداءً. والتقديرُ: ألا يا هؤلاء اسجدوا له. ويجوز أن يكون "يَا" تنبيهًا، ولا منادَى هناك، وجَمَعَ بين تنبيهَيْن تأكيدًا، لأن الأمر قد يحتاج إلى استطعافِ المأمور واستدعاءِ إقباله على الأمر[١٢٢]حذف المنادى قوله تعالى: (ألا سجدوا) ، على قراءة الكسائي

بتخفيف " ألا " على أنها تنبيه و " يا " نداء، والتقدير ألا يا هؤلاء اسجدوا لله. ويجوز أن يكون " يا " تنبيها ولا منادى هناك، وجمع بينهن تأكيدا، لأن الأمر قد يحتاج إلى استعطاف المأمور واستدعاء إقباله على الآمر(١٢٣).

٧ – حذف المفعول به

قال ابن يعيش : اعلم أن المفعول لمّا كان فضلةً تستقلّ الجملةُ دونه، وينعقِد الكلامُ من الفعل، والفاعل بلا مفعول، جاز حذفُه وسقوطُه، وإن كان الفعلُ يقتضيه ، وحذفُه على ضربين : أحدهما: أن يُحذف وهو مرادٌ ملحوظٌ، فيكون سقوطُه لضرب من التخفيف، وهو في حكم المنطوق به.والثاني: أن تحذفه مُعرِضًا عنه ألبتّةَ، وذلك أن يكون الغرضُ الإخبارَ بوقوع الفعل من الفاعل من غير تعرُّضٍ لمن وقع به الفعلُ، فيصير من قبيلِ الأفعال اللازمة، نحو: ظَرُفَ، وشَرِقَ، وقَامَ، وقَعَدَ. فالأوّل نحو قوله تعالى: {اللَّهُ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَقْدِرُ}(١٢٤)، وقوله: {أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا}(١٢٥) ، ومنه قوله تعالى: {لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ}(١٢٦) ... فكلُّ هذا على إرادة الهاء، وحذفُها تخفيفًا لطُول الكلام بالصلة. ألا ترى أنَّه لولا إرادةُ الهاء، بقي الموصولُ بلا عائد، فكان في حكم المنطوق به، لأنّ الدلالة عليه من جهتَيْن: من جهةِ اقتضاء الفعل له، ومن جهةِ اقتضاءِ الصلة إذ كان العائدَ. ومنه قوله تعالى: {وما عملتْ أيديهم}(١٢٧) قرأ عاصمٌ في رواية أبي بَكْر، وحَمْزَةُ، والكسائي ؛ {وما عملت} بغير هاءٍ، وقرأ الباقون: "وما عملته" بالهاء، فمن أثبتها فهو الأصلُ، ومَن حذفها فلطُولِ الأمر بالصلة حُذفت الهاء تخفيفًا، ويكون التقديرُ: {لِيَأْكُلُوا مِنْ ثَمَرِهِ وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ} " ف "ما" في موضع خفضٍ بالعطف على ثمره، ويجوز أن تكون "ما" نافيةً، ويكون المعنى: ليأكلوا من ثمره، ولم تعمله أيديهم، فيكون أبلغَ في الامتنان. ويقوّي ذلك قولهُ تعالى: {أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ (١٢٨), أَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ}(١٢٩) . وإذا قدّرتَه هذا التقديرَ، لم تكن الهاءُ مرادةً كإرادتها لو كانت موصولةً. والثاني: قولهم: "فلان يُعطِي ويمنع، ويضُرّ وينفَع، ويصِل ويقطع"، والمراد: يعطي ذَوِي الاستحقاق، ويمنع غيرَ ذَوِي الاستحقاق، وينفع الأوّدّاءَ، ويضرّ الأعداءَ، إلّا أنّه حُذف، ولم يكن ثمَّ موصولٌ يقتضى راجعًا، ولم يكن المرادُ إلّا الإخبارَ بوقوعِ الفعل من الفاعل لا غيرُ، فصار كالفعل اللازم في الإخبار بوقوع الفعل من الفاعل(١٣٠).

٨– حذف المفعول فيه

يحذف الظرف في كلام العرب إذا وجد دليل عليه . قال طرفة بن العبد :

فإن مت فانعيني بما أنا أهله أوكل بدعد من يهيم بها بعدي(١٣١)

بمعنى إن مت قبلك (١٣٢).

قال ابن يعيش : ومثلُه قول الآخر :

تُعلَّق في مِثْلِ السَّوارِي سُيُوفُنا وما بَيْنَهَا والكَعْبِ غُوطٌ نَفانِفُ (١٣٣)

والمراد: وما بينها وبين الكعب، إلّا أنّه حذف الظرفَ لتقدُّمِ ذكره ، وبقى عملَه (١٣٤) . يلحظ أنه حذف الظرف لتقدم ذكره وبقي عمله فافهم(١٣٥).

٩– حذف المفعول له

باب ما يَنتصب من المصادر لأنَّه عُذْرٌ لوقوع الأمر فانتَصبَ لأنَّه موقوع له، ولأنَّه تفسيرٌ لما قبلَهِ لِمَ كان؟ وليس بصفةٍ لمَا قبله ولا منه، فانتَصب كما انتَصب درهم فى قولك: عِشْرونَ دِرْهَماً. وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر، وفعلت ذاك مخافة فلان وادخار فلان(١٣٦) . قال ابن يعيش في هذا المجال : اعلم أن المفعول له لا يكون إلّا مصدرًا، ويكون العاملُ فيه من غير لفظه، وهو الفعلُ الذي قبله، وإنّما يُذكَر عِلّةً وعُذْرًا لوُقوعِ الفعل، وأصلُه أن يكون باللام، وإنّما وجب أن يكون مصدرًا، لأنّه علّةٌ وسببٌ لوقوع الفعل، وداعٍ له. والداعي إنّما يكون حَدَثًا لا عَيْنًا، وذلك من قِبَل أنّ الفعل، إمّا أن يجتذِب به فعلٌ آخرُ، كقولك: "احتملتُك لاستدامةِ مَودَّتك"، و"زُرْتُك لابتغاءِ معروفك". فَ "استدامةُ المودّة" معنًى يُجذَب بالاحتمال، و"ابتغاءُ الرزق" معنًى يُجذَب بالزيارة (١٣٧)ووضح ابن يعيش أنه لما حذف اللام نصب بالفعل الذي قبله . قال : والمصادرُ معانٍ تحدُث وتنقضي، فلذلك كانت علّةً بخلافِ العين الثابتة. وإنّما وجب أن يكون العامل فيه من غير لفظه، نحو قولك: "زُرْتُك طَمَعًا في بِرّك"، و"قصدتُك رَجاءَ خيرَك". فالطمعُ ليس من لفظِ "زرتك"، والرجاءُ ليس من لفظِ "قصدتك". ولا تقول: "قصدتُك للقصد"، ولا "زرتك للزيارة"، لأنّ المفعول له عِلّةٌ لوجودِ الفعل. والشيءُ لا يكون علّة لنفسه، إنّما يُتوصّل به إلى غيره. وإنّما قلنا: إنّه علّةٌ وعُذْرٌ لوقوع الفعل، لأنّه يقع في جوابِ "لِمَ فعلتَ"، كما يقع الحال في جوابِ "كَيْفَ فعلتَ". وإنّما كان أصله أن يكون باللام، لأنّ اللام معناها العلّةُ، والغَرَضُ، نحوُ: "جئتُك لتُكْرِمَني"، و"سِرْتُ لأدْخُلَ المدينةَ"، أي: الغَرَضُ من مَجِيئِي الإكرامُ، والغرض بالسير دُخولُ المدينة. والمفعولُ له عِلّةُ الفعل، والغرضُ به. والفعلُ يكون لازمًا أو مُنتَهِيًا في التعدّي باللام، وقد تُحذف هذه اللام، فيُقال: "فعلتُ ذاك حِذارَ الشرّ" و"أتيتُك مخافةَ فلانٍ"، وأصلُه: لحذار الشرّ، ولمخافةِ فلان(١٣٨)وقال أيضا : وقد يُحذف المصدر، ويُكتفى بدلالة اللام على العلّة، فيُقال: "زرتُك لزيدٍ" و"قصدتُك لعمرٍو"، ولا يجوز حذف اللام والمصدرِ معًا، فتقولَ في "قصدتُك لإكرامِ زيد": "قصدتك زيدًا"،

وأنت تريد: لزيد، لزَوالِ معنَى العلَّة. وربّما أوْقَعَ في بعض الأماكن لَبْسًا بالمفعول به. ألا ترى أنّك إذا قلت: "جئتُ زيدًا"، وأنت تريد لزيد، التبس بالمفعول به؟ وقوله تعالى: {يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ}[١٣٩] فـ "حذرَ الموت" نصبٌ لأنّه مفعولٌ له، وكذلك موضعُ "من الصواعق" نصبٌ على المفعول له، أي : من خوف الصواعق, لأنّ "مِنْ" قد تدخل بمعنى اللام، فتقول: "خرجت من أجْلِ زيدٍ"، "ومن أجْلِ ابتغاءِ الخير"، و"احتملتُ من خوف الشَّرّ"[١٤٠] يلحظ من قول ابن يعيش أيضا أنه يحذف المصدر لدلالة اللام على العلة. ووضح أيضا لا يجوز حذف اللام والمصدر معا لزوال معنى العلة أو وجود لبس .

١٠ – حذف الحال

الحال يحذف إذا دلّ عليه دليلا ، ولذلك جاز حذفه كما في قوله تعالى: فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ[١٤١] . بمعنى من شهده صحيحا بالغا. ولما دلّت الدلالة عليه من الإجماع والسنة جاز حذفهُ للتخفيف . وأمّا لو جردت الحال من هذه القرينة، وتجرّد الأمر دونها لما جاز حذف الحال على وجه [١٤٢].

قال ابن يعيش : [١٤٣]

١١– حذف التمييز

ورد حذف التميز عند ابن يعيش بصورة غير مباشرة وغير واضحة إذ أنه لم يصرح علنا بحذفه وانما أتضح من خلال شرحه إذ قال : أنّ التمييز يُشبِه الحالَ، وذلك أنّ كل واحد منهما يُذكر للبيان، ورفع الإبهام، ألا ترى أنّك إذا قلت: "عندي عشرون" احتمل أنواعًا من المعدودات، فإذا قلت: "درهمًا"، أو"دينارًا"، فقد أزلتَ ذلك الإبهامَ، واتّضح بِذِكْره ما كان متردِّدًا مُبْهَمًا، كما أنَّك إذا قلت: "جاء زيدٌ"، احتمل أن يكون على صفاتٍ، فلّما قلت: "راكبًا" فقد أَوْضحتَ، وأزلتَ ذلك الإبهامَ، فلمّا استويا في الإيضاح والبيانِ، استويا في لفظ التنكير [١٤٤]وقال ابن يعيش ايضا في حذف تمييز المفرد للكيل او الوزن او المساحة او العدد : تمييزُ المفرد أكثرُ ما يجيءُ بعد المقادير ... فالمكيلُ نحو قولك: "مَكُّوكان دَقِيقًا"، و"قَفِيزان بُرًّا". والموزونُ: "مَنَوان سَمْنًا"، و"رَطْلان عَسَلاً"، والممسوحُ: "بلغتْ أرضُنا خمسين جَرِيبًا"، و"ما في السماء موضعُ كفّ سَحابًا". والمعدودُ نحو: "عشرين درهمًا". وكلُّها محتاجةٌ إلى إبانتها بالأنواع؛ لأنّها تقع على أشياء كثيرةٍ، فإذا قلت: "مكّوكان"، احتمل أنّ يكون حِنْطة، أو شَعِيرًا، أو غيرَهما ممّا يكال. وإذا قلت: "منوان"، أحتمل أشياء كثيرةً مما يوزَن نحوَ "السمن"، و"العسل". وإذا قلت: "بلغتْ أرضُنا"، وأردتَ المِساحةَ، احتمل أشياء من المقادير المتماسَح بها، نحو: " الجَرِيب"، و"الذراع"، و"المُدي"، ونحو ذلك. وكذلك إذا قلت: "عندِي عشرون"، احتمل دنانيرَ، ودراهمَ، وثِيابًا، وعَبِيدًا، وغيرَها من المعدودات، فوَجَبَ لذلك إبانتُها بالنوع[١٤٥]وقد حذف المميز, وذلك إذا علم من الحال "حكم ما" كان يعلم منها به, وذلك قولك: عندي عشرون, واشتريت ثلاثين, وملكت خمسة وأربعين. فإن لم يعلم المراد لزم التمييز إذا قصد المتكلم الإبانة, فإن لم يرد ذلك وأراد الإلغاز وحذف جانب البيان لم يوجب على نفسه ذكر التمييز, وهذا إنما يصلحه ويفسده غرض المتكلم [١٤٦]وقال ايضا في حذف تميز كم الاستفهامية لدليل وقع عليه واتضح ولا يحسن مع الخبرية لعلة نحوية وهي انها مضافة وحذف المضاف اليه وهذا قبيح عنده : يجوز حذف المفسِّر مع "كَمْ"، كما كان لك أن تحذفه في العدد من نحو "عشرين" ونظائره، وتكتفى بدليلٍ عليه إمّا بتقدُّمِ ذكره، أو دليل حال، وذلك نحو: "كم مالُك؟ " والمراد: كم درهمًا، أو دينارًا مالُك؟ ولا يجوز في "مالُك" إلا الرفع على الابتداء، و"كَم" الخبرُ، أو"كم" المبتدأ و"مالك" الخبر. وجاز حذفُ المُمَيِّز للعلم بمكانه ووضوح أمره . ولا يُحْسَن حذفُ المميز مع "كم" إلا إذا كانت استفهامًا، ولا يحسن مع الخبريّة, لأنّ الخبريّة مضافةٌ، وحذفُ المضاف إليه، وتَبْقِيَةُ المضاف قبيحٌ. ومثله: "كم غلمانُك؟ " والمعنى: كم غلامًا غلمانُك، أو نفسًا[١٤٧]مما نلاحظه أن ابن يعيش وضح بحذف التمييز اذا دل عليه دليلا ويعلم به المتكلم لأن الغرض منه الاختصار والايجاز وازالت الإبهام .

١٢ – حذف المستثنى

باب يُحذف المستثنى فيه استخفافا وذلك قولك: ليس غيرُ، وليس إلا، كأنه قال: ليس إلا ذاك وليس غير ذاك، ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاءً بعلم المخاطَب وما يعنى[١٤٨]وقد عرض ابن يعيش لهذا النوع من الحذف جملة من الشواهد وهو حذف يسير ومتماثل عنده مثلما سار عليه النحاة وهو حدد شرط لحذفه وهو يكون بعد (إلا وغير) بوجود(ليس) لعلم المخاطب بمراد المتكلم واذا فقد الشرط فلم يجز الحذف . قال : قد حذفوا المستثنى بعد "إلّا"، و"غَيْر"، وذلك مع "لَيْسَ" خاصّةٌ دون غيرها ممّا يُستثنى به من ألفاظ الجَحْد، لعِلْم المخاطَب بمُرادِ المتكلّم، وذلك قولك: "ليس غيرُ" و"ليس إلّا". والمراد: "ليس إلّا ذاك" و"ليس غير ذاك". ولو قلت بدلَ "لَيْسَ": "لا يكون إلّا" أو "لم يكن غيرُ"، لم يجز. فإذا قالوا: "ليس إلّا" و"ليس غيرُ"، فإنّهم حذفوا المستثنى منه اكتفاء بمعرفةِ المخاطب، نحوَ: "ما جاءني إلّا زيدٌ"، والمرادُ: ما جاء أحدٌ إلّا زيدٌ. ومثلُ ذلك: "ما منهم إلّا قد قال ذاك"، يريد: ما منهم أحدٌ إلّا قد قال ذاك[١٤٩].

١٣- حذف اسم لا النافية للجنس

ومن حذف الاسم للعلم به قولهم : "لا عليك" يريدون: لا بأس عليك[١٥٠]. ومثال ذلك ايضا أن يقال: هل في البيت من رجل؟ فتقول: لا رجل .أي: في البيت. وكما يقول من يعود المريض: لا بأس، أي: لا بأس عليه. وكما يقول المفتي لمن سأله: لا حرج، أي: عليك، كقول النبي عليه الصلاة والسلام وقد سئل في التقديم والتأخير في مناسك الحج يوم العيد فقال: (لا حرج)، أي: لا حرج عليك. وعلم من قوله: (إذا المراد مع سقوطه ظهر): أنه إذا لم يظهر المعنى فإنه لا يجوز الحذف، كأن تقول: لا رجل، وتسكت، فإنه لا يعلم هل المقصود: لا رجل موجود، أو لا رجل في البيت، أو لا رجل مريض، أو لا رجل صحيح، فإذا كنا لا نعلم ما هو المحذوف امتنع الحذف. وهذه المسألة مأخوذة من قاعدة سبقت لنا في باب المبتدأ والخبر في قول ابن مالك: (وحذف ما يعلم جائز).فتلك قاعدة عامة في كل شيء: كل ما يعلم فحذفه جائز، وكل ما لا يعلم فحذفه ممتنع؛ لأن المراد بالكلام بيان المعنى، فإذا لم يعلم فإنه يمتنع الحذف[١٥١] .. ومن هنا يجوز أن يُحذفَ اسم (لا) النَّافِية للجِنسِ إذا دلَّ الدَّليلُ عليه سواء أكان العلم به أو قرينة لفظية ، مِثلُ قَولِك: لا عليك، أي: لا بأسَ عليك . ومن ذلك لا إله إلا الله [١٥٢] ، وقال الشاعر :

لا يَصْلُحُ النَّاسُ فَوْضَى لا سَراةَ لهم ولا سَراةَ إذا جُهَّالُهم سادوا [١٥٣]

قال الرضى الاستراباذي (ت٦٨٦ هـ) : وجه مشابهته للفاعل : مشابهته لخبر " إن " المشابه للفاعل، فهو مشبه بالمشبه، ووجه مشابهة " لا " التبرئة لان، أن " لا " للمبالغة في النفي، لكونها لنفي الجنس، كما أن " إن " للمبالغة في الاثبات. وقيل: حملت عليها حمل النقيض على النقيض . وارتفاع خبر " لا " بها، إن لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة ، وإن كان اسمها مبنيا، نحو: لا رجل ظريف، قال سيبويه : ارتفاعه بكونه خبر المبتدأ، ولا رجل، مرفوع المحل بالابتداء، وذلك لأنه لما صار الاسم الذي كان معربا، بسببها مبنيا، وصار دخولها عليه سبب بنائه مع قربه منها، استبعد أن يكون الخبر البعيد منها يستحق بسببها اعرابا، فبقي على أصله من الرفع بالابتداء. وهو عند غيره مرفوع بلا، كما كان مع اسمها المنصوب بها، قال المصنف: ليس هنا تمثيل النحاة لارتفاع خبر " لا " بنحو: لا رجل ظريف، بحسن ، لأنه في الظاهر صفة لاسم " لا " والمثال ينبغي أن يكون ظاهرا فيما يمثل له ويستقبح إذا كان فيه احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء، وأقبح منه، إذا كان غير ما مثل له أظهر، ومثالهم كذلك، لان خبر " لا " يحذف كثيرا، فظريف في: لا رجل ظريف، في الصفة أظهر. وقال : في مثالنا، لا يحتمل " ظريف " إلا الخبر، لان المضاف المنفي بلا، لا يوصف إلا بالمنصوب. والذي ذهب إليه من امتناع وصف المضاف المنفي بلا: بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة: وقد خولفوا فيه، وجوزوا رفعه حملا على المحل[١٥٤]إذا علم خبر "لا" كثر حذفه عند الحجازيين ووجب عند التميميين والطائيين ومن حذفه قوله تعالى: {قَالُوا لَا ضَيْرَ}[١٥٥] .وإن لم يعلم وجب ذكره عند جميع العرب٢، ولذلك قال: "إذَا المراد مع سقوطه ظهر"[١٥٦]قال ابن يعيش في حذف خبر لا التي لنفي الجنس وهو مذهب اهل الحجاز : اعلم أنّهم يحذفون خبر "لا" من "لا رجلَ ولا غلامَ"، و"لا حَوْلَ ولا قوّة" وفي كلمة الشهادة؛ نحو: "لا إله إلا اللهُ"، والمعنى: لا رجلَ ولا غلامَ لنا، ولا حول ولا قوّة لنا، وكذلك لا إله في الوجود إلّا الله، ولا أهلَ لك، ولا مالَ لك، ولا بَأْسَ عليك، ولا فَتَى في الوجود إلا عليٌّ، ولا سيفَ في الوجود إلَّا ذو الفَقار. فالخبرُ الجارُّ مع المجرور، وهو محذوفٌ، ولا يصحّ أن يكون الخبر "اللهُ" في قولك: "لا إله إلا الله". وذلك لأمرين: أحدهما أنَّه معرفةٌ و"لا" لا تعمل في معرفة. الثاني أنّ اسم "لا" هنا عامٌ؛ وقولك: "إلا الله" خاصٌ، والخاصُّ لا يكون خبرًا عن العامّ. ونظيره: "الحَيَوانُ إنسانٌ"، فإنّه ممتنعٌ, لأن في الحيوان ما ليس بإنسان، وقولك: "الإنسانُ حَيَوانٌ" جائزٌ لأنّ الإنسان حيوانٌ حقيقةً، وليس في الإنسان ما ليس بحيوان، ويجوز إظهارُ الخبر، نحو: "لا رجلَ أفضلُ منك"، و"لا أحد خيرٌ منك"، هذا مذهبُ أهل الحجاز[١٥٧]. وقد بين بعدم حذف خبرها وهو عند بني تميم اذ قال : وأمّا بنو تميم فلا يجيزون ظهورَ خبرِ "لا" ألبتّة، ويقولون هو من الأصول المرفوضة، ويتأوّلون ما ورد من ذلك، فيقولون في قولهم: "لا رجل أفضلُ منك": إنَّ "أفضلُ" نعتٌ لـ "رجل" على الموضع. وكذلك "خيرٌ منك" نعتٌ لـ "أحَدَ" على الموضع. وكان أبو العبّاس المبرَّد يُجوِّز أن يكون "أفضلُ منك" مرفوعًا بـ"لا" على الخبر، ويجوز أن يكون رفعًا بخبرِ الابتداء إذ كانت "لا" وما بعدها في موضع ابتداء على ما تقدّم[١٥٨] . ورأي ابن يعيش يذهب في حذ الخبر بحجته الواضحة هي ان النفي ينبأ عن معنى الخبر اذ قال أيضا : فإن قيل لِمَ جاز اطرادُه في المنفيّ، نحو: "لا رجلَ، ولا غلامَ، ولا مَلْجَأ"، ولم يطرِد في الإثبات، نحو: "إنّ مالاً، وإنّ إبلًا؟ " فالجوابُ: إنّ عُمومَ النفي يِنّبىء عن معنى الخبر، وليس للإثبات عمومٌ كعمومِ النفي، فإن أردت خبرًا خاصًّا لم يكن بُدٌّ من ذِكْره، نحو: "لا رجل في الدار", لأن عموم النفي لا يدلّ على الخبر الخاصّ، فإن وقع النفيُ في جواب "هل من رجل في الدار؟ " مصرَّحًا به ، فقلتَ في جوابه: "لا رجلَ"، ومعناه: في الدار، جاز، وإن لم تذكره لتقدُّمِ ذكره ودلالةِ ما سبق عليه[١٥٩].

١٤ - حذف المضاف والمضاف إليه

قد يحذف المضاف إليه ويبقى المضاف على حاله كما لو كان المضاف إليه مذكورا، وأكثر ما يكون ذلك إذا أستغني بالمضاف إليه المذكور عن المحذوف. وذلك نحو: (أخذت كتاب وقلم خالد) وهذا يدل على أن الكتاب والقلم هما لخالد، بخلاف ما لو قلت (أخذت كتابا وقلم خالد) فيدل ذاك على أن القلم لخالد دون الكتاب.ونحو هذا التعبير كثير وذلك نحو قولهم (قطع الله يد ورجل من قالها)[١٦٠]والحذف للمضاف والمضاف إليه كثير في آيات القرآن الكريم وكلام العرب وقد بين ذلك ابن يعيش في قوله: فمن ذلك قولُهم: "إذِ"، و"حِينَئِذٍ". وأصله أنّ "إذْ" تكون مضافةً إلى جملةٍ، إما ابتدائيةٍ، وإما فعليةٍ، نحو: "جئتُك إذ الحَجّاجُ أميرٌ، واذ قام زيدٌ". و"إذ" كانت إنما تضاف إلى جملةٍ لتُوضِحها، وتُزيل إبهامَها، فإذا تقدمتْها جملةٌ، إما فعليةٌ، وأما اسميةٌ، ربما حذفوا الجملةَ المضاف إليها "إذ" لدلالةِ الجملة المتقدمة عليها، فجاؤوا بالتنوين بعد "إذْ" عِوَضًا من المحذوف، وذلك نحوُ قولهم: "إذٍ" من قول الشاعر :

نَهَيْتُكَ عن طِلابك أُم عمرٍو بعاقِبَةٍ وأنتَ إذٍ صَحِيحُ [١٦١]

وأصله: وأنتَ إذ نهيتُك، فحذف الجملة، وعوّض منها التنوين. ومثله "حِينَئِذٍ"، و"ساعَتَئِذٍ" و"يَوْمَئِذٍ"، والمراد: حِينَ إذ كان كذا وكذا، وساعةَ إذ كان كذا وكذا، ويومَ إذ كان كذا كذا. قال الله تعالى: {إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا , وَأَخْرَجَتِ الْأَرْضُ أَثْقَالَهَا , وَقَالَ الْإِنْسَانُ مَا لَهَا , يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا}[١٦٢] ، والتقدير: يَومَ إذ تَزَنزَلَت الأرض، وإذا أخرجتِ الأرضُ أثقالَها، وإذ قال الإنسان. فحُذفت هذه الجُمَلُ بأَسْرها لدلالةِ ما تقدّم من الجمل، وعُوّض منها التنوينُ، فدخل وهو ساكن، وكانت الذالُ قبله ساكنةً، فكُسرت الذال لالتقاء الساكنَين، فقيل: "يَوْمَئِذٍ"[١٦٣].فحذفت الجمل لدلالة ما تقدم وعوضت بالتنوين الذي هو نائب عن المضاف إليه. وذهب ابن يعيش أن التنوين عوض عن محذوف وهو المضاف إليه. قال : وأمّا "كُلٌّ"، و"بَعْضٌ"، فمحذوفٌ منهما المضافُ إليه، وهو مرادٌ. يدل على ذلك أنّهما معرفتان، ولولا إرادةُ المضاف إليه فيهما؛ لكانا نكرتَيْن، نحو قولك: "غلامُ زيدٍ" إذا أردتَ المعرفةَ، و"غلامٌ" إذا أردت النكرةَ. والذي يدل على تعريفهما وقوعُ الحال منهما، نحو قولك: "مررت بكُلّ قائمًا، وببعض جالسًا"، والحالُ إنما تكون من المعرفة، ولا تكون الحالُ من النكرة إلا على ضُعْفٍ وضرورةٍ. وإنما يُحذف المضاف إليه إذا جرى ذكرُ قوم، فتقول: "مررت بكُلٍّ"، أي: بكلّهم، و"مررت ببعضٍ"، أي: ببعضهم، وتستغني بما جرى من الكلام، ومعرفةِ المخاطب عن إظهار الضمير المضاف إليه.فذهب بعضُهم إلى أن التنوين عوضٌ من المضاف إليه كالذي في "يومئذٍ"، و"حينئذٍ" [١٦٤]. وقوله : "وقد حُذفا معًا" يريد المضافَ والمضافَ إليه، وذلك إذا تكرّرت الإضافةُ، فمن ذلك مسألةُ الكتاب : "أنتَ منّي فَرْسَخان"، والمرادُ "ذُو مَسافَةِ فرسخَيْن" فحُذف المضاف، والمضاف إليه، وأقيم المضافُ إليه الثاني مُقام المضاف للعِلم به. ومن ذلك قوله تعالى: {فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ}[١٦٥]، أي: من تُرابِ أثرِ حافرِ فَرَسِ الرسول [١٦٦]ويلحظ أن ابن يعيش بين أنه يجوز حذف المضاف والمضاف إليه معا اذا دل عليه دليلا . وهذا ما يطلق عليه أيضا بمصطلح (حذف المضاف المكرر)[١٦٧]وقال ابن يعيش في حذف المضاف : اعلم أن حذفَ المضاف وإبقاء عَمَله ضعيفٌ في القياس، قليلُ في الاستعمال. أمّا ضُعْفه في القياس؛ فلوجهَيْن: أحدهما: أن المضاف نائبٌ عن حرفِ الجرّ، وخَلَفٌ عنه، فإذا قلت: "غلامُ زيدٍ"، فأصلُه: غلامٌ لزيدٍ. وإذا قلتَ: "ثَوْبُ خَز"، فأصله: ثوبُ من خز، فحذفت حرفَ الجرّ، وبقي المضافُ نائبًا عنه، ودليلًا عليه. فإذا أخذتَ تحذفه؛ فقد أجحفتَ بحذفِ النائب، والمنوب عنه، وليس كذلك في الفصل قبلَه، نحو: {وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ}؛ لأنّك أقمتَ المضافَ إليَه مُقامَه، وأعربتَه بإعرابه، فصار المضافُ المحذوفُ كالمطرَح المَنْسيّ، وصارت المعاملةُ مع التأنيث الملفوظِ به. والوجه الثاني: أن المضاف عاملٌ في المضاف إليه الجرَّ، ولا يحسُن حذفُ الجارّ، وتَبْقِيَةُ عَمَله. فمن ذلك قولُهم في المَثَل "ما كل سَوْداءَ تَمْرَة، ولا بَيْضاء شَحْمَة". موضعُ الشاهد أن ترفع "كُلاًّ" بـ "ما" وتخفِض "سوداء" بالإضافة. والفتحةُ علامةُ الخفض, لأنه لا ينصرف. و"تَمْرَةُ" منصوبٌ؛ لأنه خبرُ "ما"، و"بيضاء" مخفوضٌ أيضًا على تقديرِ "كُلّ"، كأنك لفظتَ بها، فقلت: و"لا كلُّ بيضاءَ". و"شَحْمَة" منصوبٌ عَطفًا على "تمرة". وكان أبو الحسن الأخفشُ، وجماعةٌ من البصريين يحمِلون ذلك وما كان مثلَه على العطف على عاملَيْن، وهو رأيُ الكوفيين . وذلك أن "بيضاءَ" جر عطفًا على "سوداء"، والعامل فيها "وَمَا كُلٌّ". وقوله: "شَحْمَة" منصوبٌ عطفًا على خبرِ "ما"[١٦٨].

١٥ – حذف الموصوف

حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه عمل يرفضه العقل والمنطق ؛ لأنه على خلاف القياس والقاعدة النحوية ؛ وليس عقلا أن نحذف الموصوف الذي جاء بالصفة ، فالقياس صفة وموصوف لزوما لتخصيص من عموم أو للثناء أو للذم ولهذا وجب الصفة والموصوف اطرادا أن يكونا معا . ولكن النحويون أجمعوا على جواز حذف الموصوف اذا وجد الدليل الحالي والمقالي قياسا على الاستشهاد من الذكر الحكيم وكلام العرب من شواهد [١٦٩]قال ابن جني : وقد حذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه, وأكثر ذلك في الشعر. وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره. وذلك أن الصفة في الكلام على ضربين: إما "للتخليص والتخصيص"، وإما للمدح الثناء. وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب لا من مظانِّ الإيجاز والاختصار. وإذا كان كذلك لم يلق الحذف به ولا تخفيف اللفظ منه. هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان. ألا ترى

أنك إذا قلت: مررت بطويل, لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ أن المرور به إنسان دون رمح أو ثوب أو نحو ذلك. وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه أو شهدت الحال به, وكلّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث[١٧٠]. إلا أن سيبويه قبح حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ونقول قبح وليس منع قال : لأنه لو قال : ولو أتانى باردٌ، كان قبيحا. ولو قلت: آتيك بجيدٍ، كان قبيحا حتَّى تقولَ: بدِرْهَمٍ جيّدٍ، وتقولَ: آتيك به جيّداً[١٧١].لأنه لا يوجد ما يدل على الحذف والموصوف غير معلوم والموصوف من خلال الوضوح والظهور يجوز تركه والاستغناء عنه وإقامة الصفة مقامه، قال ابن يعيش : اعلم أنّ الصفة والموصوف لمّا كانا كالشيء الواحد من حيثُ كان البيانُ والإيضاحُ إنّما يحصل من مجموعهما، كان القياس أن لا يُحذف واحدٌ منهما؛ لأنّ حذفَ أحدهما نقضٌ للغرض، وتراجُعٌ عمّا اعتزموه. فالموصوفُ القياسُ يأبَى حذفَه؛ لِما ذكرناه، ولأنّه ربّما وقع بحذفه لبسٌ. ألا ترى أنّك إذا قلت: "مررت بطويل"، لم يُعلم من ظاهرِ اللفظ أنّ المرور به إنسانٌ، أو رُمْحٌ، أو ثَوْبٌ، ونحوُ ذلك ممّا قد يوصَف بالطُول؟ إلَّا أنّهم قد حذفوه إذا ظهر أمرهُ، وقَوِيَتِ الدلالةُ عليه، إمّا بحالٍ، أو لفظٍ. وأكثرُ ما جاء في الشعر، لأنّه موضعُ ضرورة. وكلما استبهم، كان حذفُه أبعدَ في القياس [١٧٢]يتضح لنا مما سبق أن الموصوف يحذف بدليل حالي او لفظي ، وأكثر ما جاء في الشعر لأنه موضع ضرورة وكلما استبهم الموصوف كان حذفه أبعد في القياس .

١٦- حذف الصفة

لحذف الصفة واقامة الموصوف مقامها لا بد من دليل حالي أو لفظي او صوتي ، وهو أقل شهرة وأقل وجودا في قواعد النحو ، لأن جيء بالصفة لإزالة العموم . قال سيبويه : وتقول سير عليه ليلٌ طويلٌ وسير عليه نهارٌ طويل، وإن لم تَذكر الصفةَ وأردتَ هذا المعنى رَفعتَ، إلاّ أنَّ الصفة تبيَّن بها معنى الرفع وتُوَضَّحُه[١٧٣]قال العلوي : حذف الصفة وإقامة الموصوف مقامها ، وهذا يكون على القلة، ولا يكاد يقع فى الكلام إلا نادرا، فمن ذلك ما قاله شيخ الصناعة فى الإعراب «سيبويه» حكاية عن العرب «سير عليه ليل» وهم يريدون، ليل طويل، ومن ذلك أن يتقدم مدح إنسان والثناء عليه فتقول بعد ذلك، «كان والله رجلا» أى فاضلا جوادا كريما، وهكذا تقول «سألناه فوجدناه إنسانا» أى عالما خبيرا بالعلوم، والتفرقة بين الصفة والموصوف حيث كان حذف الموصوف أكثر دون صفته، هو أن الصفة من حقها أن تأتى من أجل إيضاح الموصوف وبيانه، فلما كانت الصفة مختصة بالإيضاح والبيان، كثر لا شك قيامها مقام الموصوف، بخلاف الموصوف، فإنه يكثر إبهامه من غير ذكر الصفة، فلا جرم كان قيامه مقام الصفة قليلا نادرا يرد حيث ذكرناه[١٧٤]قال ابن هشام : ويجوز حذف النعت إن علم، كقوله تعالى: {يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا} [١٧٥]أي: كل سفينة صالحة [١٧٦]. قال ابن يعيش : وقد حُذفت الصفة عَلى قِلَّةٍ ونَدْرَةٍ، وذلَك عند قوّةِ دلالةِ الحال عليها، وذلك فيما حكاه سيبويه من قولهم: "سِيرَ عليه ليلٌ" ، وهم يريدون: "ليلٌ طويلٌ". وكأنّ هذا إنّما حُذف فيه الصفةُ لِما دلّ من الحال على موضعها، وذلك بأن يوجَد في كلامِ القائل من التفخيم والتعظيم ما يقوم مقامَ قوله: "طويلٌ". وذلك إذا كنتَ في مدْح إنسان والثناءِ عليه، فتقول: "كان واللهِ رجلاً"، وتَزيد في قوّةِ اللفظ بالله، وتمطيطِ اللام، وإطالةِ الصوت بها، فيُفهَم من ذلك أنّك أردتَ كريمًا، أو شُجاعًا، أو كاملًا. وكذلك في طَرَفِ الذَّمّ إذا قلت: "سألتُ فلانًا، فرأيتهُ رجلًا"، وتَزْوِي وجهَك وتُقطِّبه، فتَغْنَى عن "بخيلًا" أو"لَئِيمًا". ومنه الحديث "لا صلاة لجارِ المَسْجِد إلَّا في المسجد" ، والمرادُ: لا صلاة كاملةً، أو تامّةً، ونحوُ ذلك[١٧٧]. مما يتضح أن الصفة حذفت على قلة وندرة ، وقوة الدلالة عليها وابن يعيش أشار إلى دليل صوتي أو قرينة صوتية ودليل اشاري للغة الإشارة تبين وقوع الحذف من خلال الفهم والعلم بالمحذوف من قبل المتكلم ، كل هذا لإيضاح المعنى ووقوع الحذف .

١٧-الاقتصار على أحد المفعولين أو دونهما

الفعل الذي يتعدى على مفعولين ينقسم إلى قسمين: فأحدهما يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر... فأما الذي يتعدى إلى مفعولين ولك أن تقتصر على أحدهما دون الآخر فقولك : أعطى عبد الله زيدًا درهمًا, وكسا عبد الله بكرًا ثوبًا فهذا الباب الذي يجوز فيه الاقتصار على المفعول الأول, ولا بد أن يكون المفعول الأول فاعلًا فيه في المعنى بالمفعول الثاني, ألا ترى أنك إذا قلت: أعطيت زيدًا درهمًا فزيد المفعول الأول. والمعنى: أنك أعطيته فأخذ الدرهم والدرهم مفعول في المعنى لزيد وكذلك: كسوت زيدًا ثوبًا المعنى: أنّ زيدًا اكتسى الثوب ولبسه[١٧٨]. قال ابن يعيش في ايضاح افعال التعدية لمفعولين ليس اصلهما مبتدأ وخبر وكلاهما مغايران في المعنى ووضح ايضا مسألة الجواز في حذف احدهما او كلاهما : قد تقدّم القول : إن الأفعال المتعدّية إلى مفعولَيْن على ضربَيْن: ضرب لا يكون الفعل فيه من أفعال الشكّ واليقين، ولا يدخل على مبتدأ وخبر، نحوُ: "أعطيت"، و"كسوت". تقول: "كسوت زيدًا ثوبًا"، و"أعطيته درهمًا"، فالمفعولُ الأول مُغايِر للمفعول الثاني من طريق المعنى، وهو فاعل، ألا ترى أن زيدًا يكتسي الثوبَ، أنّه آخِذ للدرهم، وليس الدرهم بزيدٍ، ولا زيدٌ بالثوب؟ ألا ترى أنك لو أسقطت الفعل والفاعل، لم يجز أن تقول: "زيدٌ ثوبٌ" ولا "زيد درهمٌ" لأنّ الثاني ليس الأوّل؟ فلذلك قال: "ممّا تَغاير فيه المفعولان". وإذا كان ذلك كذلك، جاز في هذه المسألة ثلاثة أوجه: منها الاكتفاء بالفاعل مع الفعل، فتقول: "أعطيت"، و"كسوت"؛ لأنّ الفعل والفاعل جملةٌ يحسن السكوت عليها، ويحصل بها فائدةٌ للمخاطب .

وذكرُ المفعول فائدة أُخرى تزيد على إفادة الجملة، فإن ذكرت المفعولَيْن، كان تناهِيًا في البيان والفائدةِ بذكر المُعْطِي وهو الفاعل، ومن أُعطي، وهو المفعول الأوّل، وما أُعطي، وهو المفعول الثاني. ولك أن تقتصر على أحد المفعولين، ويكون توسُطًا في البيان والفائدة. فتقول: "أعطيت درهمًا"، فأفدت المخاطبَ جنسَ ما أعطيت من غير تعيينِ مَن أعطيت ... [١٧٩].

١٨ –حذف أحد المتعاطفين

قد يحذف أحد المتعاطفين للدلالة عليه، وذلك نحو قوله تعالى: {فقلنا اضرب بعصاك الحجر فانفجرت منه اثنتا عشرة عينا}[١٨٠] ، أي فضرب فانفجرت ، فحذف المعطوف عليه لدلالة ما بعده عليه، فإنه لو لم يضرب لم تنفجر بالماء، ونحوه قوله تعالى: {فقلنا اضربوه ببعضها كذلك يحيى الله الموتى}[١٨١] ، أي فضربوه فأحياه الله كذلك يحيى الله الموتى، ونحوه قوله تعالى : {فقال لهم الله موتوا ثم أحياهم}[١٨٢] ، أي فماتوا ثم أحياهم، ومثله قوله: {فقلنا اذهبا إلى القوم الذين كذبوا بآياتنا فدمرناهم تدميرا}[١٨٣] ، أي فذهبا فكذبوهما فدمرناهم. وهذا في القرآن كثير فإن القرآن قد يطوي بعض المشاهد التي تفهم بالقرائن، والتي لا يتعلق غرض بذكرها، ويعرض المشاهد التي يتعلق بذكرها الغرض. ومن هذا الباب قولهم (راكب الناقة طليحان) . والطليح المتعب، والمعنى : راكب الناقة والناقة متعبان فالمعطوف عليه محذوف، وهو مفهوم من القرينة، لأنه لا يخبر عن المفرد بالمثنى[١٨٤]. وهناك حذف المعطوف عليه بالواو. "كقول بعضهم: "وبك وأهلا وسهلا" جوابا لمن قال له: "مرحبًا" بك". الواو الأولى لعطف جميع الكلام على كلام المتكلم الأول، والواو الثانية عاطفة على "مرحبًا" المقدرة، فهي لعطف المفردات وهي محل الاستشهاد. قاله في الحواشي. "والتقدير: ومرحبًا بك وأهلا". فـ"بك" متعلق بـ"مرحبًا"، و"أهلا" معطوف على "مرحبًا"[١٨٥].. قال ابن يعيش بهذا الحذف : ويقول الرادّ: "وبِكَ وأهلًا وسهلًا"، فإذا قال: "وبك وأهلًا وسهلًا"، فكأنّه لَفَظَ بـ "مرحبًا بك وأهلًا وسهلًا"، ولذلك عطف. وإذا قال: "وبك أهلًا"، فإنّما اقتصر في الدعاء على الأهل فقط من غيرِ أن يعطِفه على شيء قبله، كأنَّ الرُّحْب والسَّعة قد استقرّا استقرارًا يغْنِيه عن الدعاء[١٨٦].

١٩ – حذف المخصوص

يجيز النحويون[١٨٧] بحذف المخصوص للمدح أو الذم إذا وجد الدليل أو العلم به . قال ابو حيان الأندلسي : "وَلَبِئْسَ الْمِهادُ" تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي: بِئْسَ، وَالْخِلَافُ فِي تَرْكِيبِ مِثْلِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ مَذْكُورٌ فِي عِلْمِ النَّحْوِ، لَكِنَّ التَّفْرِيعَ عَلَى مَذْهَبِ الْبَصْرِيِّينَ فِي أَنَّ: بِئْسَ وَنِعْمَ، فِعْلَانِ جَامِدَانِ، وَأَنَّ الْمَرْفُوعَ بَعْدَهُمَا فَاعِلٌ بِهِمَا، وَأَنَّ الْمَخْصُوصَ بِالذَّمِّ، إِنْ تَقَدَّمَ، فَهُوَ مُبْتَدَأٌ، وَإِنْ تَأَخَّرَ فَكَذَلِكَ، هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ. وَحُذِفَ هُنَا الْمَخْصُوصُ بِالذَّمِّ لِلْعِلْمِ بِهِ إِذْ هُوَ مُتَقَدِّمٌ، وَالتَّقْدِيرُ: وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ جَهَنَّمُ. أَوْ: هِيَ، وَبِهَذَا الْحَذْفِ يَبْطُلُ مَذْهَبُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَخْصُوصَ بِالْمَدْحِ أَوْ بِالذَّمِّ إِذَا تَأَخَّرَ كَانَ خَبَرَ مُبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، أَوْ مُبْتَدَأً مَحْذُوفَ الْخَبَرِ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ حَذْفِهِ حَذْفُ الْجُمْلَةِ بِأَسْرِهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنُوبَ عَنْهَا شَيْءٌ [١٨٨]قال ابن يعيش في إيضاح حذف المخصوص : الأصل أن يُذْكَر المخصوص بالمدح أو الذمّ للبيان، إلّا أنه قد يجوز إسقاطه وحذفُه إذا تقدّم ذكره، أو كان في اللفظ ما يدل عليه. وأكثرُ ما جاء في الكتاب العزيز محذوفًا. قال الله تعالى: {نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ}[١٨٩] ، والمراد: أيُّوبُ عليه السلام، ولم يذكره لتقدّم قصّته ... وقال: {فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ} ، أي: عقباهم ... وفي جواز حذفه دلالةٌ على قوةِ مَن اعتقد أنه مرفوع بالابتداء، وما تقدّم الخبر؛ لأن المبتدأ قد يحذف كثيرًا إذا كان في اللفظ ما يدلّ عليه، وأمّا حذف المبتدأ والخبر جميعًا فبعيدٌ، فاعرفه[١٩٠]بمعنى أنه حسن حذف المخصوص بالذم ، وكثيرًا ما حذف في القرآن لهذا المعنى، والمخصوص بالذم محذوف، لدلالة ما قبله عليه، وكثيرا ما يحذف لفهم المعنى، وهذا مما يستدل به لمذهب سيبويه إنه مبتدأ، والجملة التي قبله في موضع الخبر، إذ لو كان خبر، مبتدأ محذوف، أو مبتدأ محذوف الخبر للزم من ذلك حذف الجملة برأسها من غير أن يبقى ما يدل عليها، وذلك لا يجوز، لأن حذف المفرد أسهل من حذف الجملة .

الخاتمة

الْحَمْدُ لِلَّهِ، مبدىء صُوَرِ الْمَعَارِفِ الرَّبَّانِيَّةِ فِي مَرَايَا الْعُقُولِ، وَمُبْرِزِهَا مِنْ مَحَالِّ الْأَفْكَارِ إِلَى مَحَالِّ الْمَقُولِ، وَحَارِسِهَا بِالْقُوَّتَيْنِ الذَّاكِرَةِ لِلْمَنْقُولِ، وَالْمُفَكِّرَةِ لِلْمَعْقُولِ، مُحَمَّدٍ ذِي الْمَقَامِ الْمَحْمُودِ، الْمُبْتَعَثِ بِالْحَقِّ الْأَبْهَجِ لِلْأَنَامِ دَاعِيًا، وَبِالطَّرِيقِ الْأَنْهَجِ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ مُنَادِيًا، الْهَادِي لِلْخَلْقِ، الْمَخْصُوصِ بِالْقُرْآنِ الْمُبِينِ، الَّذِي هُو أَعْظَمُ الْمُعْجِزَاتِ ، صَلَّى اللَّهُ عَلَى مَنْ أُنْزِلَ عَلَيْهِ، وَأَهْدَى أَرَجَ تَحِيَّةٍ وَأَزْكَاهَا إِلَيْهِ ، وَعَلَى آلِهِ الْمُخْتَصِّينَ بِالزُّلْفَى لَدَيْهِ المنتجبين الأطهار .في ضوء ما تقدم **يمكن إيجاز أبرز ما توصّل إليه الباحث في بحثه أهم النتائج وذلك نلخصها على النحو الآتي :**

١. المفهوم اللغوي للحذف نعني به الإسقاط أو القطع وَاصْطِلَاحًا إِسْقَاطُ جُزْءِ الْكَلَامِ أَوْ كُلِّهِ لِدَلِيلٍ .

٢. من مزايا اللغة العربية أنها لغة موجزة ومعجزة ولهذا يعتبر الحذف شكل من الأشكال الإعجاز القرآني .

٣. الغلبة لمفهوم الحذف أكثر استخداما وهذا لا يعني عدم استخدام مصطلح الإضمار بل يرادفه ولكن ندرةً ، فهنالك من يطلق مصطلح الحذف ويريد الإضمار وهنالك من يطلق مصطلح الإضمار ويريد الحذف .

٤. من خلال تتبعي لكتاب شرح المفصل لابن يعيش لم أجده يفرد موضوعا خاصا في مفهوم الحذف مثل بعض العلماء أمثالهم (ابن جني) وانما لاحظنا استخدام المصطلح وتطبيقه من خلال شرحه على الموضوعات النحوية في الموضوعات كافة .

٥. مصطلحا الحذف والإضمار عند ابن يعيش كلاهما واحد فكل منهما يعني الاسقاط .

٦. آراء ابن يعيش جميعها مع آراء سيبويه ومن ذهب مذهبه وأخص بالذكر في قضايا حذف الاسم بمختلف أضربه .

٧. لمفهوم الحذف أكثر من مصطلح مرادف استخدم عند علماء النحو ولكن وجود التقارب بين المصطلحات من خلال شرحهم وايضاحهم مستهدفين بذلك الإيجاز والاختصار وتكون تحت باب واحد وهو مصطلح الحذف .

٨. لا يوجد حذف في اللغة وقواعدها إذا لم يكن له دليلا أو العلم به شرطا لعدم وقوع اللبس أو الوصول إلى المقصد من الكلام وهذا ما أكده ابن يعيش في كل حذف جزء نحوي من خلال مصطلحات (قرينة أو دليل حال أو مقالي أو صوتي) .

٩. كشف البحث أن الحذف حدث لأسباب عديدة منها الإيجاز والاختصار ، وكثرة الكلام ، وسعة الكلام وعلم المخاطب ، والاقتصار ، والشهرة به ، والتفخيم والتعظيم ، والتحقير ، وعلى غير قياس .

١٠.يتضح من البحث أن الصفة حذفت على قلة وندرة وقوة الدلالة عليها ، وابن يعيش أشار إلى دليل صوتي أو قرينة صوتية ودليل اشاري للغة الإشارة تبين وقوع الحذف من خلال الفهم والعلم بالمحذوف من قبل المتكلم ، كل هذا لإيضاح المعنى ووقوع الحذف .

١١.وقع الحذف في الآيات القرآنية الكريمة والأحاديث النبوية الشريفة والنصوص الشعرية أو النثرية .

وفي الختامِ أدعو الله تعالى أن يتجاوزَ عمّا وقع في هذا العملُ مِن خطأ، " وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ " {يوسف:٥٣} .

هوامش البحث

١() ديوان الأعشى : ١٢٣ .

٢() العين : ٣ / ٢٠١-٢٠٢ .

٣() جمهرة اللغة : ١/ ٥٠٨ .

٤() الصحاح : ٤ / ١٣٤١ .

٥() المحكم والمحيط الأعظم : ٣ / ٢٩١ .

٦() أساس البلاغة : ١ / ١٧٧ .

٧() لسان العرب : ٩ / ٣٩ .

٨() القاموس المحيط : ٧٩٩ .

٩() الكتاب : ٢ / ١٣٠ .

١٠() شرح الشواهد الشعرية : ١ / ٢٣٥

١١() الكتاب : ٣ / ١٠٣-١٠٤ .

١٢() المقتضب : ٤ / ٥٠ .

١٣() النكت في إعجاز القرآن : ٧٦ .

١٤() الخصائص : ٢ / ٣٦٢ .

١٥() سورة الانشقاق , الآية : ١ .

١٦() سورة التكوير , الآية : ١ .

١٧() سورة النساء , الآية : ١٧٦ .

١٨() سورة الإسراء , الآية : ١٠ .

١٩() الخصائص : ٢ / ٣٨٢ ، ..

٢٠() دلائل الإعجاز: ١ / ١٤٦ .

٢١() ديوان ذي الرمة : ١١ .
٢٢() دلائل الإعجاز: ١ / ١٤٧ .
٢٣() التعريفات : ٨٤ .
٢٤() المفصل في صنعة الإعراب : ٤٤ .
٢٥() المصدر نفسه : ٥٧
٢٦() البحر المحيط : ٢ / ٨٦ .
٢٧() المصدر نفسه : ٦ / ٣٩٠ .
٢٨() مغني اللبيب : ٨٥٣.
٢٩() البرهان في علوم القرآن : ٣ / ١٠٢ .
٣٠() حاشية الشهاب : ١ / ١٧٨-١٧٩
٣١() ينظر : نتائج الفكر في علل النحو : ١٢٧ .
٣٢() منهج السالك : ١ / ٦٧ .
٣٣() الرد على النحاة : ٨٣ -٨٥ .
٣٤() الكليات : ٣٨٤ .
٣٥() ينظر : الرد على النحاة : ١٠٥ .
٣٦() مجمع البيان : ٤ / ١٠٥ .
٣٧() شرح المفصل: ١/ ٣٠٦ - ٣٠٧ .
٣٨() المصدر نفسه : ١ / ٣٨٥ - ٣٨٦ .
٣٩() الكتاب : ١ / ٢٢٤ .
٤٠() المحتسب : ٢ / ٢٥٧ .
٤١() شرح المفصل : ٣ / ١٩ .
٤٢() المصدر نفسه : ٣ / ١٨٣ .
٤٣() الكتاب : ٢ / ١٣٠ .
٤٤() سورة طه , الآية : ١٣٢ .
٤٥() شرح المفصل : ٥ / ٢٧٧ .
٤٦() سورة يوسف , اية : ٨٢ .
٤٧() سورة البقرة , اية : ١٧١ .
٤٨() الكتاب : ١ / ٢١٢ .
٤٩() الخصائص : ١ / ٢٩١ .
٥٠() سورة يوسف , اية : ٨٢ .
٥١() شرح المفصل : ٢ / ١٩٢ .
٥٢() المصدر نفسه : ١ /٤٣٠ .
٥٣() العين : ٥ / ٥٧-٥٨ .
٥٤() سورة الاعراف , الآية : ٣١ .
٥٥() مغني اللبيب : ٧٩٧-٧٩٨ .
٥٦() شرح المفصل : ٤ / ٣١٣ .
٥٧() المصدر نفسه : ٤/ ٣٢٦ .

٥٨() البرهان في علوم القران : ٣ / ١٠٨ .
٥٩() سورة النساء , الآية : ١ .
٦٠() شرح المفصل : ١ / ٤٤٤ .
٦١() الكتاب : ١ / ٢٢٠ .
٦٢() شرح المفصل : ٢ / ٢٥٧ .
٦٣() الكتاب : ٢/ ٧٠ .
٦٤() سورة المسد , الآية : ٤ .
٦٥() شرح المفصل : ١ / ٣٧٣ .
٦٦() المصدر نفسه : ١ / ٣٧٨ .
٦٧() معجم المصطلحات النحوية والصرفية : ١٤٣ .
٦٨() سورة القصص , الآية : ٧ .
٦٩() المحتسب : ٢ / ١٩٢.
٧٠() شرح المفصل : ٥ / ٥٦٣ .
٧١() ينظر : خزانة الادب : ٢ / ١١٩ , الخصائص : ٢ /٤٠٤ .
٧٢() شرح المفصل :٢ / ٢٨٢ .
٧٣() البرهان في علوم القرآن : ٣ / ١٠٢ .
٧٤() شرح المفصل : ٥ / ٢٥٠ .
٧٥() سورة الحجر , الآية : ٧٢ .
٧٦() شرح المفصل : ١ / ٤٠٣ .
٧٧() المصدر نفسه : ٢ / ٢٥٣ .
٧٨() المصدر نفسه : ٤ / ٤٨٧ .
٧٩() شرح المفصل : ٣/ ٤٤٢ .
٨٠() سورة البقرة , الآية : ١٣٥ .
٨١() الكتاب : ١ / ٢٥٧ .
٨٢() المقتضب : ٣ / ١١٢ .
٨٣() الخصائص : ٢ / ٣٦٢ .
٨٤() البرهان في علوم القرآن : ٣ / ١٠٨ .
٨٥() سورة يوسف , الآية : ٨٢ .
٨٦() سورة المائدة , الآية : ٣ .
٨٧() سورة المائدة , الآية : ٣ .
٨٨() شرح المفصل : ١ / ٢٣٩ .
٨٩() سورة يوسف , الآية : ٨٥ .
٩٠() شرح المفصل : ١ / ٣٩٦-٣٩٧ .
٩١() سورة الحج , الآية : ٧٢ .
٩٢() المقتضب : ٤ / ١٢٩ – ١٣٠ .
٩٣() معاني القرآن : ٣ / ٢١٢ ، المسائل البصريات : ١ / ٥٢٧ ، شرح التصريح : ١/ ٢٧٢، والأشموني : ٢/ ٤٥ ، همع الهوامع : ٢/ ٢٥٥ ، الرد على النحاة : ٩٠ .

٩٤() المقتضب : ٢/ ٦ ، الأصول في النحو : ١ / ٧٥ ، الخصائص : ٢/ ٣٦٢ ، مغني اللبيب : ٧٩٩-٧٠٤ ، همع الهوامع :٢ / ٢٥٥ .

٩٥() الطراز : ٢٥١ ، همع الهوامع : ٢ / ، الاشباه والنظائر : ٢ / ٨٣ .

٩٦() شرح المفصل : ٤ / ٣١٣ .

٩٧() سورة الذاريات , الآية : ١٠ .

٩٨() شرح المفصل: ٤ / ٣٠٦ – ٣٠٧ .

٩٩() المصدر نفسه : ١ / ٢٠٦ .

١٠٠() الاشباه والنظائر : ٢ / ٦٢ .

١٠١() الكتاب : ٢ / ١٣٠ .

١٠٢() سورة الاحقاف , الآية : ٣٥ .

١٠٣() الخصائص : ٢ / ٣٦٤ .

١٠٤() شرح المفصل : ١/ ٢٣٩ .

١٠٥() الكتاب : ١ / ١٤١ .

١٠٦() شرح المفصل : ١ / ٢٣٨ .

١٠٧() ديوانه : ٧٦٧ .

١٠٨() الخصائص : ٢ / ٣٧٦ .

١٠٩() شرح المفصل : ١ / ٢٥٩-٢٦٠ .

١١٠() ينظر : مغني اللبيب : ٢ / ٢٩٤ .

١١١() شرح المفصل : ١ / ٢٦٠ .

١١٢() المفصل : ٣١ ، شرح ابن عقيل : ١ / ٥٠٥) :

١١٣() شرح المفصل : ١ / ٣٠٦ .

١١٤() مجمع البيان : ٤ / ١٠٥ .

١١٥() شرح المفصل : ١ / ٣٠٦ – ٣٠٧ .

١١٦() شرح الرضي على الكافية : ١ / ٤٢٩ .

١١٧() شرح المفصل : ١ / ٣٨٥ – ٣٨٦ .

١١٨() الخصائص : ٢ / ٢٨١ .

١١٩() سورة الصافات , الآية : ١٥١ .

١٢٠() سورة البقرة , الآية : ١٢ .

١٢١() سورة النمل , الآية : ٢٥ .

١٢٢() شرح المفصل : ٢ / ٣٨٧ .

١٢٣() البرهان في علوم القران : ٣ / ١٨٠ .

١٢٤() سورة العنكبوت , الآية : ٦٢ .

١٢٥() سورة الفرقان , الآية : ٤١ .

١٢٦() سورة هود , الآية : ٤٣ .

١٢٧() سورة يس , الآية : ٣٥ .

١٢٨() سورة الواقعة , الآية : ٦٥ .

١٢٩() سورة الواقعة , الآية : ٦٤ .

١٣٠() شرح المفصل : ١ / ٤١٩-٤٢٠ .
١٣١() شرح القصائد العشر : ٩٨ .
١٣٢() ينظر : الخصائص : ٢/ ٣٨٥ .
١٣٣() ديوان مسكين الدارمي : ٥٣ .
١٣٤() شرح المفصل: ٢ / ٢٨٣ – ٢٨٤
١٣٥() المقاصد النحوية: ٤ / ١٦٥٠ .
١٣٦() الكتاب : ١ / ٣٦٧ .
١٣٧() شرح المفصل : ١ / ٤٤٩ .
١٣٨() المصدر نفسه : ١ / ٤٤٩ .
١٣٩() سورة البقرة , الآية : ١٩ .
١٤٠() شرح المفصل : ١ / ٤٥٠ .
١٤١() سورة البقرة , الآية : ١٨٥ .
١٤٢() ينظر : الخصائص : ٢ / ٣٨٠ .
١٤٣() شرح المفصل :
١٤٤() المصدر نفسه : ٢ / ٣٦ .
١٤٥() المصدر نفسه : ٢ / ٤٠ .
١٤٦() الخصائص : ٢ / ٣٨٠ .
١٤٧() شرح المفصل : ٣ / ١٧٠ .
١٤٨() الكتاب : ٢ / ٣٤٤ -٣٤٥ .
١٤٩() شرح المفصل : ٢ / ٨٣ .
١٥٠() شرح الكافية الشافية: ١/ ٥٣٨ .
١٥١() شرح ألفية ابن مالك للعثيمين : ٢٧ / ٨.
١٥٢(). ينظر : النحو الوافي : ١ / ٧٠٨ .
١٥٣() ديوان الأفوه الأودي : ١٠ .
١٥٤() شرح شافية ابن الحاجب : ١/ ٢٩٠-٢٩١ .
١٥٥() سورة الشعراء , الآية : ٥٠ .
١٥٦() توضيح المقاصد والمسالك :١/ ٥٥٤.
١٥٧() شرح المفصل : ٢ / ٨٣ .
١٥٨() شرح المفصل : ١/ ٢٦٥ .
١٥٩() المصدر نفسه : ١ / ٢٦٦ .
١٦٠() معاني النحو : ٣ / ١٤٥ .
١٦١() خزانة الأدب : ٦ / ٥٤٣ .
١٦٢() سورة الزلزلة , الآية : ٤ .
١٦٣() شرح المفصل : ٢ / ٢٠١-٢٠٢ .
١٦٤() المصدر نفسه : ٢ / ٢٠٣ .
١٦٥() سورة طه , الآية : ٩٦ .
١٦٦() شرح المفصل: ٢ / ٢٠٣ .

١٦٧() ينظر: المثل السائر: ٢ / ٨٠.

١٦٨() شرح المفصل : ٢ / ١٩٦ .

١٦٩() الكتاب : ٣ / ٣٤٦ ، الخصائص : ٢ / ٣٦٠ ، المفصل : ١ / ١٥٢ ، همع الهوامع : ٣ / ١٥٦ .

١٧٠() الخصائص : ٢ / ٣٦٨ .

١٧١() الكتاب : ١ / ٢٢٧ .

١٧٢() شرح المفصل : ٢ / ٢٥٣ .

١٧٣() الكتاب : ١ / ٢٢٠ .

١٧٤() الطراز : ٢ / ٥٩ .

١٧٥() سورة الكهف , الآية : ٧٩ .

١٧٦() أوضح المسالك : ٣ / ٢٨٩ .

١٧٧() شرح المفصل : ٢ / ٢٥٧ .

١٧٨() الأصول في النحو : ١ / ١٧٧ .

١٧٩() شرح المفصل : ٤/ ٣٢٥-٣٢٦ .

١٨٠() سورة البقرة , الآية : ٦٠ .

١٨١() سورة البقرة , الآية : ٧٣ .

١٨٢() سورة البقرة , الآية : ٢٤٣ .

١٨٣() سورة الفرقان , الآية : ٣٧ .

١٨٤() معاني النحو : ٣ / ٢٦٨-٢٦٩ .

١٨٥() شرح التصريح : ٢ / ١٨٩

١٨٦() شرح المفصل : ١ / ٣٩٧ .

١٨٧() المفصل : ٢٧٤ ، شرح اللمع : ٧١ ، المقرب : ١ / ٦٦ ، شرح التسهيل : ٣ / ١٧ ، أوضح المسالك : ٣ /٣٨٠ ، شرح قطر الندى: ٢٦٠ ، الإيضاح : ١ /٨٨ ، شرح الكافية الشافية : ٢ / ١١١٢ ، شرح ابن الناظم : ٣٣٩ .

١٨٨() البحر المحيط : ٢ / ٣٣٣ .

١٨٩() سورة ص , الآية : ٣٠ .

١٩٠() شرح المفصل : ٤ / ٤٠١ .

قائمة بالمصادر والمراجع :

أولا : القرآن الكريم

ثانيا : الكتب

١. أساس البلاغة : أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت٥٣٨هـ) تحقيق : محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، لبنان , بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.

٢. الأشباه والنظائر في النحو: جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) ، تحقيق د . عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة، بيروت ، ١٤٠٦هـ-١٩٨٥م.

٣. الأصول في النحو : أبو بكر محمد بن سهل بن السّراج النحوي البغدادي (ت٣١٦هـ) ، تحقيق : عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

٤. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك : أبو محمد عبد الله جمال الدين ابن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، منشورات المكتبة العصرية ، بيروت ، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

٥. الإيضاح في علل النحو : أبو القاسم الزجّاجي (ت٣٣٧هـ) ، تحقيق مازن مبارك ، دار النفائس للطباعة والنشر، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٧٩م.

٦. البرهان في علوم القرآن : أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (ت ٧٩٤ هـ) المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم [ت ١٤٠١ هـ] الطبعة: الأولى، ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م الناشر: دار إحياء الكتب العربية عيسى البابى الحلبي وشركائه

٧. التعريفات : علي بن محمد الجرجاني (ت ٨١٦هـ) , تحقيق : إبراهيم الإبياري , دار الكتاب العربي , لبنان الطبعة الثانية , ١٩٨٥م.

٨. تاج اللغة وصحاح العربية : إسماعيل بن حماد الجوهري (ت٣٩٣هـ) , تحقيق احمد عبد الغفور عطار, دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الرابعة ،١٩٩٠م.

٩. تفسير البحر المحيط : لأبي حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ) , دراسة وتحقيق وتعليق : الشيخ عادل احمد عبد الموجود , والشيخ علي محمد معوض , وشارك في تحقيقه : د . زكريا عبد المجيد , ود . احمد النجولي , دار الكتب العلمية , لبنان الطبعة الأولى , ١٩٩٣م

١٠. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك : أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى : ٧٤٩هـ) شرح وتحقيق : عبد الرحمن علي سليمان ، أستاذ اللغويات في جامعة الأزهر الناشر : دار الفكر العربي الطبعة : الأولى ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م

١١. جمهرة اللغة : أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١هـ) , المحقق: رمزي منير بعلبك , الناشر: دار العلم للملايين – بيروت, الطبعة : الأولى، ١٩٨٧م .

١٢. حَاشِيةُ الشِّهَابِ عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوِي، الْمُسَمَّاة: عِنَايةُ القَاضِى وكِفَايةُ الرَّاضِى عَلَى تفْسيرِ البَيضَاوي : شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري الحنفي (ت ١٠٦٩هـ) دار النشر: دار صادر – بيروت

١٣. خزانة الأدب ولُب لباب لسان العرب : عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٣٠هـ) , مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٤م .

١٤. الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ) ، تحقيق : محمد علي النّجّار ، دار الكتب المصرية ، القاهرة ، الطبعة الثانية (١٣٧١هـ - ١٩٥٢م).

١٥. ديوان الأعشى : ميمون بن قيس (ت٧هـ) , دار صادر , بيروت , ١٤١٤هـ , ١٩٩٤م.

١٦. ديوان الأفوه الأودي شعر: الشاعر الجاهلي الأفوه الأودي، صَلاءة بن عمرو بن مالك اليمني (ت ٥٦٠ م) شرح وتحقيق: الدكتور محمد ألتونجي الناشر: دار صادر – بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٨ م

١٧. ديوان ذي الرمة : غيلان بن عقبة العدوي(ت ١١٧هـ) شرحه الإمام نصر بن حاتم الباهلي، قدّم له وعلّق عليه ، د . عبد القدوس ، مطبعة طربين ، دمشق ، ١٣٩٢هـ-١٩٧٣م.

١٨. دلائل الإعجاز في علم المعاني : أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الفارسي الأصل، الجرجاني الدار (ت ٤٧١هـ) المحقق: د. عبد الحميد هنداوي الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى،١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م

١٩. ديوان مسكين الدارمي : ربيعة بن عامر بن انيف بن شريح الدارمي التميمي , جمع وتحقيق : عبد الله الجبوري , خليل ابراهيم , مطبعة دار البصري , بغداد , ١٩٧٠.

٢٠. الرّد عَلى النّحاة : أحمد بن عبد الرحمن بن محمد، ابن مَضَاء، ابن عمير اللخمي القرطبي، أبو العباس (ت ٥٩٢هـ) دراسة وتحقيق: الدكتور محمد إبراهيم البنا

٢١. الناشر: دار الاعتصام الطبعة: الأولى، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م

٢٢. شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي المصري (ت٧٦٩هـ) ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الغدير قُم ، الطبعة الرابعة ،١٤٣٢هـ.

٢٣. شرح ألفية ابن مالك : محمد بن صالح بن محمد العثيمين (المتوفى: ١٤٢١هـ) مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية http://www.islamweb.net [الكتاب مرقم آليا، ورقم الجزء هو رقم الدرس – ٧٠ درسا] .

٢٤. شرح التسهيل لابن مالك : جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله الطائي الجيّاني الأندلسي (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق : عبد الرحمن السيد وأيضا محمد بدوي المختون ، مطبعة هجر للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ، مصر ، ١٤١٠هـ- ١٩٩٠م.

٢٥. شرح التصريح على التوضيح : خالد بن عبد الله الأُزهري (ت٩٠٥هـ) ، تحقيق: محمد باسل عيون السود ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى (١٤٢١هـ-٢٠٠٠م).

٢٦. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : علي بن محمد بن عيسى، أبو الحسن، نور الدين الأُشْمُوني الشافعي (ت ٩٠٠هـ) الناشر: دار الكتب العلمية بيروت- لبنان الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م

٢٧. شرح شافية ابن الحاجب : أبو الفضائل ركن الدّين الحسن الأستراباذي (ت٧١٥هـ) تحقيق : عبد المقصود محمد ، مكتبة الثقافة الدينية ، مصر , القاهرة الطبعة الأولى , ١٤٢٥هـ , ٢٠٠٤م .

٢٨. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية «لأربعة آلاف شاهد شعري» , المؤلف : محمد بن محمد حسن شُرَّاب , الناشر: مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان , الطبعة : الأولى ، ١٤٢٧ هـ- ٢٠٠٧ م .

٢٩. شرح الكافية الشافية : ابن مالك , هو جمال الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني (ت٦٧٢هـ) ، تحقيق: عبد العزيز رياح واحمد يوسف الدقاق ، دار المأمون للتراث ١٩٨٢، مكة المكرمة د ت.

٣٠. شرح القصائِدِ العشر : يحيى بن علي بن محمد الشيبانيّ التبريزي، أبو زكريا (ت ٥٠٢هـ) الناشر: عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية: إدارة الطباعة المنيرية عام النشر: ١٣٥٢ هـ

٣١. شرح اللمع في النحو لأبي الفتح عثمان بن جني : علي بن الحسين الباقولي الأصبهاني ابو الحسن (ت٥٤٣هـ) , تحقيق :محمد خليل مراد الحربي , دار الكتب العلمية , لبنان , بيروت ,٢٠٠٧ م .

٣٢. شرح المفصل للزمخشري : يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، موفق الدين الأسدي الموصلي، المعروف بابن يعيش وبابن الصانع (ت ٦٤٣هـ) ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه د . أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، لبنان , بيروت ، ١٤٢٢هـ- ٢٠٠١م.

٣٣. الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز : يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم، الحسيني العلويّ الطالبي الملقب بالمؤيد بالله (ت ٧٤٥هـ) الناشر: المكتبة العنصرية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ

٣٤. القاموس المحيط : مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي ، دار الفكر، بيروت، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٣٥. كتاب سيبويه : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ) ، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، مصر , القاهرة ، الطبعة الرابعة ، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣٦. كتاب العين : عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ) ، تحقيق : مهدي المخزومي و إبراهيم السامرائي ، مطابع الرسالة ، الكويت ، نشر دار الرشيد ، بغداد ،١٩٨٠م .

٣٧. لسان العرب : أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الأفريقي المصري (ت٧١١هـ) ، دار صادر من بيروت ، د ت.

٣٨. المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر: ضياء الدين بن الأثير(ت ٦٣٧ هـ) حقّقه وعلق عليه الشيخ كامل محمد عويضة ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، الطبعة الأولى , ١٤١٩ هـ -١٩٩٨ م.

٣٩. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها : أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢ هـ) المحقق: محمد عبد القادر عطا الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م

٤٠. معاني القرآن : أبو زكريا يحيى بن زياد الفرّاء (ت٢٠٧هـ) ، تحقيق : مجموعة من المحققين (أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي نجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي) , دار المصرية ، مصر ، د ت.

٤١. مجمع البيان : امين الاسلام ابي علي الفضل بن الحسن الطبرسي , ت٥٤٨ , تحقيق : لجنة من المحققين والعلماء الاخصائيين , ط١ , دار الكتب العلمية , لبنان , ١٩٩٧ .

٤٢. المسائل البصريات : أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧ هـ) المحقق: د. محمد الشاطر أحمد محمد أحمد الناشر: مطبعة المدني الطبعة: الأولى، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ هـ

٤٣. معاني النحو: فاضل صالح السامرائي ،دار الفكر للطباعة والنشر , الأردن , الطبعة الأولى , ٢٠٠١.
٤٤. معجم المصطلحات النحوية والصرفية : محمد سمير نجيب الليدي , مؤسسة الرسالة دار الفرقان ,١٩٨٥ .
٤٥. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب : أبو محمد عبد الله ابن هشام الأنصاري المصري (ت٧٦١هـ) ، تحقيق : محمد محي الدين عبد الحميد ، دار الطلائع للنشر , القاهرة ، ٢٠٠٩م.
٤٦. المفصل في صنعة الإعراب : أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (ت ٥٣٨هـ) المحقق: د. علي بو ملحم الناشر: مكتبة الهلال – بيروت , الطبعة : الأولى، ١٩٩٣ .
٤٧. المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية : بدر الدين العيني (ت ٨٥٥هـ) ، دار صادر, بيروت . د ت .
٤٨. المقتضب : أبو العبّاس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق : محمد عبد الخالق عضِيمة ، وزارة الأوقاف لجنة إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، الطبعة الثالثة ، ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م .
٤٩. المقرب : علي بن مؤمن المعروف بابن عصفور(ت٦٦٩هـ) : تحقيق : احمد عبد الستار الجواري وأيضا عبد الله الجبوري ، مطبعة العاني ، بغداد . د ت .
٥٠. منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، المعروف بـ(شرح الاشموني على ألفية ابن مالك) ، أبو الحسن علي بن محمد الاشموني (ت٩٢٩هـ) : حقّقه وشرح شواهده محمد محيي الدين عبد الحميد ، الطبعة الثانية ، مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، مصر , القاهرة ، ١٣٦٥هـ –١٩٤٦م.
٥١. نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي : أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١هـ) الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت الطبعة الأولى: ١٤١٢ – ١٩٩٢ م
٥٢. النحو الوافي : عبّاس حسن ، دار المجتبى للنشر وللطباعة ، قم ، الطبعة الأولى ،١٣٩١هـ .
٥٣. النكت في إعجاز القرآن مطبوع ضمن: ثلاث رسائل في إعجاز القرآن [سلسلة: ذخائر العرب (١٦)] : علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، أبو الحسن الرماني المعتزلي (ت ٣٨٤هـ) المحقق: محمد خلف الله، د. محمد زغلول سلام الناشر: دار المعارف بمصر الطبعة: الثالثة، ١٩٧٦م
٥٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع في علم العربية : جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) تحقيق : أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، لبنان , بيروت ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ–١٩٩٨م.